سلسلة تحليل السياسة الخارجية. ١١

تركيا: بعيون عربية

بقلم
الأستاذة مليحة بنلي ألتونيشيك

تعليق بقلم
الدكتور مصطفى اللباد

مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية
Al Sharq Centre for Regional and Strategic Studies

TESEV

تركيا بعيون عربية

بقلم
الأستاذة مليحة بنلي ألتونيشيك
جامعة الشرق الأوسط التقنية
قسم العلاقات الدولية
أنقرة – تركيا

تعليق بقلم
الدكتور مصطفى اللباد
مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية
القاهرة – مصر

يونيو / حزيران ٢٠١٠

TESEV
PUBLICATIONS

تركيا: بعيون عربية

ISBN 978-605-5832-42-1

TESEV PUBLICATIONS

سلسلة تحليل السياسة الخارجية. ١١

ترجمة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية–القاهرة.
تصحيح لغوي: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية–القاهرة.
تصميم الغلاف: Myra
تصميم الصفحات: Osman Arpaçukuru
الطباعة: İmak Ofset

المؤسسة التركية للدراسات الإقتصادية والإجتماعية (تَسَوْ)

برنامج السياسة الخارجية

Bankalar Cad. Minerva Han No: 2 Kat: 3
Karaköy 34420, İstanbul
Tel: +90 212 292 89 03 PBX
Fax: +90 212 292 90 46
info@tesev.org.tr
www.tesev.org.tr

Copyright © June 2010

جميع حقوق النشر محفوظة. لا يمكن إعادة طبع أي جزء من هذه الدراسة سواء إلكترونيا أو ميكانيكيا (تصوير ضوئي أو تخزين للمعلومات أو للسجلات إلخ..) بدون تصريح من المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (**تَسَوْ**).

إن وجهات النظر المعروضة في هذا الكتاب تخص المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة تَسَوْ سواء كلياً أو جزئياً.

برنامج السياسة الخارجية في مؤسسة **تَسَوْ** يتقدم بالشكر إلى كل من وزارة الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة، مركز ك. أ. للبحث، مكتب مؤسسة فريدريش إيبرت في تركيا، مؤسسة المجتمع المفتوح في تركيا ومجلسها الاستشاري الأعلى لإسهامهم في طبع وتوزيع هذا الكتاب.

المحتويات

مقدمة مؤسسة تَسَوْ، ٥

تركيا بعيون عربية بقلم مليحة بنلي ألتونيشيك، ٧

- خلفية تاريخية، ٧
- التغيرات في نظرة العرب إلى تركيا، ٨
  - العوامل المتعلقة بتركيا، ٨
  - العوامل المتعلقة بالمنطقة، ١٠
- الرأي العام، ١٠
- صنّاع الرأي والقرار، ١٣
  - الإستراتيجيون، ١٣
  - الإصلاحيون، ١٦
  - المصالح الإقتصادية، ١٩
- تحديات تواجه الدور التركي الجديد، ٢٠
- الخلاصة، ٢٣

تعليق على الدراسة بقلم مصطفى اللباد، ٢٥

قائمة المراجع،٢٧

التعريف بالمؤلفين، ٣٠

مقدمة مؤسسة تَسَوْ

قام برنامج السياسة الخارجية في المؤسسة التركية للدراسات الإقتصادية والإجتماعية (تَسَوْ) بالعمل حول العديد من القضايا التي تهم السياسة الخارجية التركية؛ ففي العقد الأخير شهدت سياسة تركيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط تغيراً أساسياً ظهر في انخراط متزايد في مجالات السياسة والإقتصاد والثقافة. وبارتفاع هذا الانخراط التركي في المنطقة؛ فإننا نؤمن أنه من الهام للغاية أن نحاول الكشف عن كيفية تلقى تلك المنطقة لهذا الاتجاه التركي النشط، سواء على مستوى الحكومات أو –وهذا هو الأهم– على المستوى الجماهيري.

كان الغرض من دراسة «رصد صورة تركيا في الشرق الأوسط» متمثلاً بالتحديد في الوصول إلى الصورة الماثلة في أذهان جماهير المنطقة عن تركيا. وقد أجرى الإستطلاع في الفترة ما بين ٢٤ و ٢٩ يوليو/ تموز ٢٠٠٩ في كل من مصر والأردن وفلسطين ولبنان والمملكة العربية السعودية وليبيا والعراق بعدد إجمالي من المشاركين بلغ ٢٠٠٦ شخصا. وقد تم إفراغ نتائج هذا الاستطلاع في تقرير أعده كل من منصور أكجون، وجوكشه بيرشين أوغلو، وصبيحة سينيوسل جوندوجار في نوفمبر ٢٠٠٩. وقد أعقب ذلك مناقشة لهذا التقرير على مائدة بحث مستديرة حضر مناقشاتها لفيف من الخبراء من المنطقة ومن الإتحاد الأوروبي ومن تركيا وكان ذلك في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩.

لقد عرض الإستطلاع نتائج سارة، وكان أكثر الاستنتاجات الأولية وضوحاً هو أن التغيرات في السياسة التركية قد تم رصدها وملاحظتها. كذلك فإن المشاركين في الاستطلاع عبروا عن تأييدهم المرتفع لتركيا لدورها في فض النزاعات، بل ولتقوم بدور أكبر في العالم العربي. والأمر الأجدر بالإهتمام كان أن ثلاثة أرباع المشاركين عبروا عن إعتقادهم أن تركيا سيكون لها إسهام إيجابي في تحقيق السلام بالعالم العربي، ذلك أن قربها من المنطقة له دلالة قوية.

تهدف هذه الدراسة بقلم الأستاذة مليحة بنلي ألتونيشيك مع التعليق عليها بقلم الدكتور مصطفى اللباد، إلى تقديم تحليل شامل لدور تركيا في هذا الصدد. لقد كان الغرض الأساسي من هذه الدراسة هو الكشف عن طبيعة النظرات المتباينة إلى تركيا في أوساط صناع الرأي والقائمين على أمر الإدارة وكذلك الجمهور العادي بالعالم العربي على السواء. وتحقيقاً لهذا الغرض، وبالتوازى مع المعلومات التي ذكرناها آنفا، فقد تم عمل لقاءات شخصية دخل محتواها في صلب هذه الدراسة.

وكما يبين التقرير بوضوح، فإن نظرة العرب إلى تركيا لم تتغير فقط فلى السنوات الأخيرة إلى الأفضل؛ ولكن نشأ أيضاً جدل في العالم العربي حول تركيا لا يمكن تجاهله.

ونحن هنا في برنامج السياسة الخارجية نشعر بالسعادة لأننا عملنا مع خبراء بارزين في هذا المشروع. فقد سعدنا من جديد بالعمل مع الأستاذة مليحة ألتونيشيك من جامعة الشرق الأوسط الفنية التي لولا جهودها الكبيرة وخبرتها لما أمكن نشر هذا التقرير. كذلك قام الدكتور مصطفى اللباد من مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية مشكوراً بالمشاركة في الدراسة والتعليق عليها. كما تلقينا عوناً من العديد من الأشخاص نذكر منهم الأساتذة إرسين كالايسيوجلو وجوخان شيتينسايا الذين قاما مشكورين بالمساعدة في هذا المشروع بخبرتها القيمة منذ بدايته.

كما أننا نعترف بالفضل لمشاركة جوناثان ليفاك في تصحيح هذا التقرير وأنيس أرديم آيدين على مشاركته.

ولابد لنا أيضا أن نتوجه بالشكر إلى بولنت كيلينش أرسلان نيابة عن ك. أ. المحدودة للأبحاث التي سهلت القيام باستطلاع الرأى. وإضافة إلى ذلك نتوجه بالشكر إلى وزارة الخارجية والكومنولث بالمملكة المتحدة، ومؤسسة فريدريش إيبرت مكتب تركيا، ومؤسسة المجتمع المفتوح في تركيا، والمجلس الإستشاري الأعلى لمؤسسة **تَسَوْ** على مساندتهم فقد عمل أعضاء برنامج **تَسَوْ** للسياسة الخارجية كعادتهم في كل الدراسات بلا كلل ولا ملل.

ونحن نتمنى أن تكون هذه الدراسة قد قامت بإلقاء بعض الضوء على عملية وضع السياسات في كل من تركيا والمنطقة العربية.

المخلص

منصور أكغون

مستشار برنامج مؤسسة **تَسَوْ** للسياسة الخارجية

بالنيابة عن برنامج مؤسسة **تَسَوْ** للسياسة الخارجية

تركيا بعيون عربية بقلم مليحة بنلي ألتونيشيك

الأستاذة / مليحة بنلي ألتونيشيك، أستاذ بقسم العلاقات الدولية – جامعة الشرق الأوسط الفنية
أنقرة – تركيا

شهدت النظرة العربية إلى تركيا تحولاً إيجابياً في السنوات الأخيرة. وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم هذا التحول، حيث تحاول معرفة المدى الذي تغيرت فيه نظرة العرب إلى تركيا ولماذا حدث هذا التحول؟. كذلك تحاول الدراسة أن تبحث في النقاشات والجدل الدائر حول تركيا في العالم العربي، ومعرفة هل توجد فروق في هذا الشأن بين الدول العربية على إختلاف أيديولوجياتها السياسية؟.

إن الغرض الأساسى لهذه الدراسة هو الكشف عن النظرات المختلفة إلى تركيا من قبل كل من صناع الرأى العام، وجهات الإدارة الحكومية، والجماهير في العالم العربي. وللوصول إلى ذلك فقد تم القيام بعدد من إستطلاعات الرأى والدراسات والأبحاث واللقاءات الشخصية. وكان المصدر الرئيسى لفهم النقاش العام بشأن تركيا في العالم العربي هو اللقاءات والمناقشات والإتصالات الشخصية بجهات الإدارة الحكومية وصناع الرأى العام، وخاصة الصحفيين والأكاديميين والخبراء في مراكز الأبحاث. وبالرغم من أن جزءاً هاماً من المعلومات قد تم تجميعه في العام الماضى

– في نطاق هذا المشروع –؛ إلا أن التحليل يقوم في جزء آخر منه على خبرة أعوام من الإتصال والملاحظة والمناقشة مع العالم العربي.

١ – خلفية تاريخية

إن النظرة العربية إلى تركيا كانت تاريخياً متعددة الجوانب كما هو حالها اليوم. ولكن في وقتنا المعاصر فإنه يمكن تحديد عدد من نقاط التحول الفاصلة التي كان لها تأثير في تكوين النظرة العربية إلى تركيا. فالقوميون العرب من مختلف أنحاء العالم العربي –على سبيل المثال– كانوا يراقبون حرب الاستقلال التركية عن كثب. وقد تمخضت الإصلاحات التي أعقبت تأسيس الجمهورية التركية عن ردود فعل متباينة. فإلغاء الخلافة بالذات كان عملاً مؤدياً إلى خيبة أمل وانتقاد. فظل الإسلاميون على شدة حملتهم على علمانية تركيا. وعلى الرغم من ذلك فإن تركيا ظلت في تلك الفترة مصدراً «للإعجاب بمصطفى كمال في دوائر النخب الحديثة الصاعدة في الدول العربية»[١].

وفيما بعد ذلك كانت النظرة السابقة للقوميين العرب عاملاً هاماً في تشكيل نظرة عامة سلبية إلى تركيا. ففي مرحلة ما بعد الإستقلال كانت روايات القوميين العرب عن تركيا تظهر العثمانيين في صورة إستعماريين تسببوا في تخلف الدول العربية. أما على الجانب التركي فقد تأرجحت المشاعر ما بين الإبتعاد عن التراث العثمانى والإحساس بالغدر والخيانة في أعقاب الثورة العربية. وبالرغم من أن الكتابات الحديثة للتاريخ تعارض بالتحديد هذه التصنيفات – من قمع وخيانة–، إلا أن العلاقة بين تركيا والعالم العربي قد تطورت في إطار هذه الذكريات التاريخية التي ظلت حية من خلال الكتب المدرسية والأنشطة الثقافية.

وفي أثناء الحرب الباردة انحازت تركيا إلى المعسكر الغربى، الذي كانت أهم الأنظمة العربية تناصبه العداء في السنوات المبكرة من تلك الحرب، وهو ما أفضى إلى شعور شعبي عدائي للغرب بسبب تأييده – وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية– لإسرائيل. وقد ساهمت تلك الوقائع –من ضمن ما أدت إليه– إلى علاقات مليئة بالمشاكل، فقد نظر العرب إلى تركيا على أنها أحد أذناب الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه النظرة السلبية إلى تركيا قد تدعمت بمشاركة تركيا في تأسيس حلف بغداد عام ١٩٥٥ واعترافها بدولة إسرائيل عام ١٩٤٩ مما أدى إلى أتساع الهوة بين الطرفين.

ومنذ عام ١٩٨٠ بدأت حقبة جديدة زاد خلالها الإهتمام العربي بتركيا، تسبب فيه ظهور عوامل إستراتيجية جديدة مثل إدراك خطر الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وانسحاب مصر من السياسات الإقليمية كنتيجة لمعاهدة السلام مع إسرائيل. أما على الجانب

١ بشير م. نافع: « العرب وتركيا الحديثة: قرن من النظرات المتغيرة» نظرة داخلية إلى تركيا، المجلد ١١، رقم ١ (٢٠٠٩) صفحة ٦٨١.

التركي فقد أكد النظام العسكري على أهمية علاقاته بالشرق الأوسط، وهو إهتمام إزداد إتساعاً خلال حقبة تورجوت أوزال. «وانعكس ذلك الإهتمام في زيادة عدد الطلبة العرب الدارسين في تركيا ورواج سياحي وتجاري بين تركيا والعالم العربي»[٢].

وقد فاض هذا الإهتمام ليغطي أيضاً الحيز العلمي والدراسي. «فمن خلال اللقاءات ونشاط المطبوعات برز اتجاه يؤكد على أهمية إعادة التعرف على التاريخ المشترك وإعادة النظر في الصور النمطية بهدف العمل على تحسين العلاقات بين تركيا والعالم العربي»[٣].

ظلت هذه المحاولات غير مثمرة، حيث أن علاقات تركيا بالعالم العربي بدأت في الضمور قرب نهاية الثمانينات بعد أن توسعت تركيا في مشروع جنوب شرق الأناضول، باستغلال مياه دجلة والفرات لري مساحات واسعة من الأراضي؛ مما أدى إلى تردى العلاقات بين تركيا وجيرانها. وبينما كان العراق منهمكاً في حربه مع إيران كان لموضوع المياه أثر سلبي على العلاقات السورية-التركية؛ فقد رأت سوريا في هذا المشروع سيطرة تركية على مياه سوريا. وساعد على ذلك هيمنة فكرة الإكتفاء الذاتي في سوريا، وهو ما دفعها إلى تحويل هذا الأمر إلى شأن عربي عام أصبح مدرجاً على جدول أعمال لقاءات الجامعة العربية خلال التسعينيات.

أما تركيا فكانت ترى أن الموضوع الأساسي هو تأييد سوريا لحزب «العمال الكردستاني»، حيث أقام زعيمه في دمشق مما أدى إلى نشوب أزمة بين البلدين، وكان من تبعات ذلك أن خيمت أجواء من عدم الثقة والشكوك المتبادلة بين الجانبين. ووصلت هذه الأزمة إلى ذروتها في أكتوبر/ تشرين ١٩٩٨ عندما هددت تركيا باستعمال القوة ضد سوريا إن لم تقطع الأخيرة دعمها لحزب «العمال الكردستاني»، فأخرجت سوريا زعيم هذا الحزب من أراضيها وأدى ذلك إلى توقيع إتفاق أضنة في ٢٠ أكتوبر/ تشرين ١٩٩٨. وطوال التسعينيات كانت المنطقة غارقة في الجدل حول النظام الجديد للشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة وفي أعقاب حرب الخليج.

ولم ينحصر الجدل وقتها حول القوى الفاعلة وخصائص النظام الإقليمي الصاعد الجديد؛ وإنما امتد ليشمل التعامل مع القوى الخارجية وخصوصاً القوة العظمى الوحيدة التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة. «ولكن تركيا لم تكن تعتبر نفسها جزءاً من تلك المناقشات حيث أنها لم تكن تعد عضو هام في ذلك النظام الإقليمي البازغ»[٤].

ولكن تركيا شعرت بأنها مهددة من خلال التطورات الجارية في المنطقة، وبالذات في العراق بعد حرب الخليج ودعم سوريا لحزب «العمال الكردستاني». واختارت تركيا في مواجهة التعامل مع تلك التهديدات أن تتبنى سياسة تضع الخيار العسكرى على رأس أولوياتها، مع العمل على إبرام تحالفات بغرض الوصول إلى موازنة هذه التهديدات. وعليه فإن تركيا لم تكن موضع إهتمام من تلك المناقشات التي كانت تدور في العالم العربي خلال معظم فترة التسعينيات، فاتسمت العلاقات بغلبة طابع التهديد المتبادل وعدم الثقة. «وقد بدأ هذا المناخ في التغير بصفة جوهرية بعد عام ٢٠٠٣»[٥].

٢- التغيرات في نظرة العرب إلى تركيا

يبدو لنا أن تطور النظرة العربية إلى تركيا قد بدأ نتيجة لعدد من التطورات المتوازية بعضها متعلق بتركيا ذاتها، والبعض الآخر منها متعلق بالمنطقة.

أ) العوامل المتعلقة بتركيا

ساهمت تطورات عديدة تتعلق بتركيا في تحسين صورة تركيا في العالم العربي: وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى الحكم في ٢٠٠٣-، قرار البرلمان التركي في عام ٢٠٠٣ بالإمتناع عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق-،

٢ المرجع السابق صفحة ٧١.

٣ أوفرا بنجيو وجينسر أوزسان: «الرصد العربي لتركيا والإنحياز لإسرائيل» دراسات شرق أوسطية، مجلد ٣٧ رقم ٢ (٢٠٠٩) صفحة ٥٤.

٤ محمد السيد سليم: فى منتدى الحوار العربي-التركي، الإتجاهات العالمية في السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية، ٢١-٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩ -إسطنبول- تركيا.

٥ للحصول على تقييم مبكر لهذا التغير أنظر مليحة بنلي التونيشيك: «النموذج التركي لتحويل الشرق الأوسط إلى الديموقراطية»، دراسات الشرق الأوسط الفصلية، -مجلد ٢٧ - أرقام ١&٢ (٢٠٠٥) صفحات ١-١٧. وللنظر في بعض من آرائها انظر «إحتمالات وحدود القوة الناعمة التركية» نظرات داخلية إلى تركيا - مجلد ١٠ رقم ٢(٢٠٠٨) صفحات ٤١ - ٥٤.

تحسن علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي وبالتحديد بدء محادثات لانضمام تركيا إليه في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٤-، وكذلك رد فعل تركيا إزاء الحرب على غزة وما سمي بحادثة دافوس في ٢٠٠٩. لقد أدى إنتخاب حزب «العدالة والتنمية»، وهو حزب ذو جذور إسلامية، في عام ٢٠٠٢ إلى تصاعد الإهتمام بتركيا في العالم العربي. وكما سوف تقوم هذه الدراسة ببيانه بتفصيل أكثر فيما يلي، فقد تصاعد اهتمام كل من الليبراليين والإسلاميين بانتصار هذا الحزب، ولكن لأسباب متباينة.

وعلى وجه العموم أسفر هذا التطور الهام عن إعادة التفكير في تركيا. ولعل أهم ما في ذلك التطور هو تحدى النظرة الحادة إلى المنظومة التركية السياسية باعتبارها نخبة صغيرة من العلمانيين تقف في مواجهة أغلبية جماهيرية مسلمة. وهذا التغير هو من نتائج قرار البرلمان التركي في

١ مارس/ آذار ٢٠٠٣ برفض المشاركة التركية في الغزو الأمريكي على العراق، فقد أدى هذا القرار إلى شرخ في النظرة السائدة إلى تركيا في العالم العربي لزمن طويل باعتبارها أحد الأذناب الأمريكية ورفعت من مستوى مصداقية تركيا في المنطقة.

وفي ذات الوقت فإن علاقة تركيا بالانحاد الأوروبي كانت في تقدم مستمر؛ حتى أن قمة المجلس الأوروبي المنعقدة في هلسنكى عام ١٩٩٩ قررت منح تركيا وضع المرشح للإنضمام للإتحاد. ثم أعقب ذلك بقرار البدء في مفاوضات الإنضمام في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٤. وأدت كل تلك التطورات إلى إهتزاز نظرة أخرى منتشرة في العالم العربي بشأن تركيا يتم التعبير عنها بمقولة «إن تركيا تنتظر على بوابة الإتحاد الأوروبي بينما هذا الأخير غير مهتم على الإطلاق». وأخيراً فإن السياسة التركية خلال عملية الهجوم الإسرائيلي على غزة ورد فعل رئيس الوزراء التركي خلال المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠٠٩ رفعت من شعبية تركيا في العالم العربي. «إن تبادل الكلمات الغاضبة من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس دولة إسرائيل شيمون بيريز في لقاء عام ومناقشة مفتوحة بشأن غزة، جعل منه زعيماً شعبياً في الأوساط الجماهيرية العربية؛ مما شكل تحدياً آخر لمفهوم ساد طويلاً عن تركيا باعتبارها حليف قريب من إسرائيل»[٦].

لقد ارتبطت كل هذه التطورات بتطورات أخرى في العالم العربي؛ وبالتالى كانت لها دلالات في المناقشات الدائرة في المنطقة مما أدى إلى أن النتيجة النهائية كانت تغيراً في تصور دور تركيا على مستوى كل من الجماهير والحكومات العربية. وبالإضافة إلى هذه الأحداث المحددة فلا بأس من إعتبار أن التحول العام في كل من الاقتصاد والسياسة الخارجية لتركيا قد نجحا في إيجاد إهتمام بهذا البلد يمكن ترجمته إلى صورة أكثر إيجابية. وقد كانت تركيا مدفوعة بالرغبة في عضوية الإتحاد الأوروبي وبجهودها للتوافق مع الجو الأوروبي العام عندما قامت بعمل إصلاحات سياسية واسعة النطاق. وبالتوازى مع هذه التغيرات السياسية كانت تركيا تمر بتحول إقتصادي أيضاً؛ حيث حدثت نقلة كبيرة في الإقتصاد التركي في الثمانينيات عندما تبنت تركيا سياسات إقتصادية أكثر تحرراً واستطاع الإقتصاد التركي -بالرغم من العديد من الأزمات- أن يتقدم بدرجة ملحوظة ليصبح الإقتصاد رقم ١٦ في العالم.

وعليه فإن مرونة الإقتصاد التركي مع الإصلاحات السياسية كانا سبباً في تصاعد القوة التركية الناعمة في المنطقة، بحيث أصبحت تركيا نموذجاً جذاباً لتيار الإصلاحيين في العالم العربي.

وأخيرا فإن السياسة الخارجية لتركيا قد ساهمت في إحداث التطور الإيجابي في نظرة العرب. وقد تم بيان أثر لبعض القرارات المحددة للسياسة الخارجية التركية من قبل، أما فيما أعقب ذلك فقد بدت سياسة تركيا الخارجية كأنها قد تطورت لتأخذ إتجاهاً إيجابياً هو محل ترحيب عام في المنطقة. لقد نجحت تركيا في إحداث نقلة نوعية في علاقاتها المثقلة بالمشاكل مع جيرانها في منطقة الشرق الأوسط، حيث اعتمدت على الدبلوماسية والحوار والإرتباط المتبادل في تعاملها مع المنطقة. وأكثر من ذلك بدت أنقرة كأنها تتطلع للقيام بدور الطرف الثالث في النزاعات الإقليمية؛ بينما كان قبول الأطراف بها قائماً كطرف نزيه له دور بناء. وبصفة عامة فإن تركيا بدأت في الترويج لنظرة خاصة بها عن المنطقة مبنية على أن ثبات واستقرار المنطقة وسلامها ورخاءها إنما ينبع من قدرتها على التعامل مع مشاكلها الذاتية بنفسها، وأن ذلك كله يصب في مصلحة تركيا أيضاً. فكان لهذه اللغة الجديدة تأثير كبير على طبيعة النظرة العربية إلى تركيا.

٦ «الترحيب بأردوغان بعد خروجه من دافوس» الجزيرة (الطبعة الإنجليزية)، ٣١ يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٩، متاح على العنوان التالى حتى ٣١ مارس/ أذار ٢٠١٠: http://english.aljazeera.net/news/europe/2009/01/200913031539671187.html

ب) العوامل المتعلقة بالمنطقة

غيرت التطورات السياسية والإقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط من نظرة العرب أيضا إلى تركيا. فقد أوجد عدد من التطورات الأخيرة في المنطقة إحساساً بوجود أزمة مثل انهيار عملية السلام العربي–الإسرائيلي في عام ٢٠٠٠، وتدهور النزاع الفلسطيني، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وصعود إيران كقوة إقليمية، والإنقسامات الداخلية العربية، وبالنسبة لبعض بعض الدول مثل سوريا فقد كان خطر الإنهيار سبباً للإحساس بالضعف في المنطقة بأسرها.

كذلك فإن المشاكل الإقتصادية–الإجتماعية في العالم العربي –كما أظهرتها تقارير منظمة الأمم المتحدة لمشروعات تنمية السكان–، وإصرار النظم السلطوية على أساليبها أدى إلى تعميق أزمة شرعية النظم العربية وبهذا دخل العالم العربي إلى القرن الحادي والعشرين يصاحبه شعور عميق بالأزمة.

إن الدافع الأساسى لحركة تركيا والذي شجعها على تبنى سياسة الطرف الثالث هو حدة الإنقسامات العربية وظهور فراغ سياسى في المنطقة، فالتفتت في العالم العربي لم يؤدى فقط إلى إضعاف قدرة الدول على معالجة مشاكل المنطقة –مثل قضية فلسطين ومسألة العراق–، بل أنه سمح أيضا لقوى أخرى بالتدخل سعياً لخدمة مصالحها الذاتية. أما الفراغ الثانى في المنطقة فقد كانت الولايات المتحدة متسببة في إيجاده، لأن فشل إدارة الرئيس جورج بوش الإبن في إنشاء نظام شرق أوسطي أصبح شديد الوضوح خصوصاً في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣. وحتى قبل العام ٢٠٠٣ كانت إدارة الرئيس بوش الإبن عازفة بشكل كبير عن الإهتمام بعملية السلام العربي–الإسرائيلي، وعليه فإن فراغا للقوة مقروناً بالفراغ العقائدي أفضيا إلى تناقص في قوة ومصداقية الولايات المتحدة في هذه المنطقة، وهو ما أدى إلى ملء هذه الفراغات عن طريق قوى إقليمية مثل تركيا وإيران. «لكن تركيا، خلافاً لإيران، ظهرت كقوة مستقلة جديرة بالتقدير والإحترام»[٧] تقوم بدور الطرف الثالث بسبب قدرتها على الحديث مع كل الأطراف في المنطقة. وكانت النظرة إلى تركيا باعتبارها طرفاً نزيهاً عاملاً من عوامل قوة المركز التركي. وعليه فإن السياق السياسي والإقتصادي والإجتماعي لم يكن فقط فرصة سانحة لتركيا لتبدى المزيد من الإهتمام بالمنطقة، ولكن ذلك زاد أيضاً من جاذبية تركيا. كانت تركيا تعنى أموراً مختلفة لأطراف مختلفة. لقد تم تشكيل النظرة العربية إلى تركيا من خلال مواقف واجتهادات من داخل السياق العربي والقومي. «ولهذا فانها ليست مفاجأة أن نجد فروقاً في تلك النظرات بين الدول تبعاً للفوارق في المراكز الأيديولوجية داخل العالم العربي»[٨].

٣– الرأي العام

تنعكس الصورة الإيجابية لتركيا في العالم العربي على الجمهور هناك بوجه عام. وقد ظهر ذلك في إستطلاع للرأي العام أجرته مؤسسة **تَسَوْ**[٩]. في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ يوليو ٢٠٠٩ عن طريق الهاتف في كل من مصر والأردن والأراضي الفلسطينية ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا، أما في العراق فقد كان بالمقابلة الشخصية وشمل هذا الإستطلاع ٢٠٠٦ شخصا[١٠]. وقد أظهر هذا الإستطلاع صورة جيدة جداً لتركيا.

٧ «سياسة تركيا الخارجية» صحيفة جوردان تايمز، ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩.

٨ مصطفى اللباد» فهم تركيا: منظور مصري»، نظرات داخلية تركية مجلد ١١ – رقم ١(٢٠٠٩) صفحات ٥٣ – ٦١.

٩ منصور أكجون وجوكشه بيرشين أوغلو وصبيحة سينيوسل جوندوجار: «صورة تركيا في الشرق الأوسط» إسطنبول: مطبوعات تَسَوْ ٢٠٠٩.

١٠ تم تحديد عدد المشاركين من كل قطر على حسب تعداد سكانه.

الجدول رقم ١ : ما هو رأيك في الدول التالية ؟

	المجموع وزنا	المجموع وزنا*	مصر	الأردن	لبنان	فلسطين	السعودية	سوريا	العراق
مصر	٨٠	٧٢	٨٩	٧٢	٧٠	٦٢	٧٨	٧١	٦٨
العراق	٦٤	٦١	٦١	٥١	٥٠	٦٠	٥٨	٦٧	٨٤
الأردن	٦٩	٦٨	٦٩	٩٣	٨٣	٧٧	٧٨	٧٦	٤٩
لبنان	٧٢	٧٢	٧٠	٧٢	٨٣	٧٩	٧٤	٧٨	٦٨
فلسطين	٦٢	٦٢	٥٨	٥٩	٥٤	٧٤	٦٣	٦٩	٦٧
السعودية	٨٠	٧٨	٨٧	٨٣	٧٦	٧٦	٩٢	٨١	٤٤
سوريا	٧٥	٧٢	٧٦	٨٣	٧٠	٨٠	٨٠	٩٤	٥٢
تركيا	٧٥	٧٥	٧٢	٨٢	٧٦	٨٧	٧٧	٨٧	٦٩

* لا تشمل النتيجة هنا نتائج آراء المشاركين بالاستطلاع في شأن وطنهم.

كما يتضح من الجدول رقم ١ فإن تركيا تتمتع بصورة جيدة في كل هذه الأقطار السبعة. وفي إجابة سؤال عن ترتيب الدول محل الإستطلاع من حيث الأفضلية إحتلت تركيا المركز الثالث مسبوقة بمصر والمملكة العربية السعودية. وكانت نسبة أصحاب هذا الرأى ٧٥٪ أسبغوا على تركيا أوصافاً إيجابية، مع ملاحظة أن نصيبها من التقييم كان مرتفعاً بالذات في سوريا والأراضي الفلسطينية والأردن. واحتلت تركيا المركز الأول في الأراضي الفلسطينية من حيث المكانة الإيجابية، أما في سوريا فقد إحتلت تركيا المركز الثاني بعد سوريا نفسها. وأظهر الإستطلاع أن الجمهور في تلك الدول السبع ينظر إلى تركيا باعتبارها فاعلاً أساسياً ينبغي سماع رأيه ويتمتع بالمكانة والتأثير. كذلك فإن هناك دعماً واضحاً للدور التوفيقي الذي تمارسه تركيا كطرف ثالث في العالم العربي.

وعبر هذا التأييد للدور ال**تركي** عن نفسه بشدة في كل من سوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية. كذلك فإن هذا الإستطلاع أظهر أن تركيا تبدو كمثال جيد للتدليل على تماسك وتطابق قيم الإسلام مع قيم الديموقراطية، وعليه فهى تعتبر نموذجاً يحتذى في العالم العربي. كما أظهر نفس الإستطلاع أن هناك دعماً واسعاً لفكرة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وبلغ هذا الدعم أقصاه في لبنان. وقد أجرى هذا الإستطلاع بعد أحداث الحرب في غزة وفي أعقاب حادثة دافوس؛ أي في وقت كانت شعبية تركيا ورئيس وزرائها رجب طيب أردوغان بلغت ذروتها، وعليه فإن هذا الإستطلاع يعرض صورة للرأي العام في لحظة شديدة التميّز.

ومرة أخرى تأكدت شعبية رئيس الوزراء التركي أردوغان في عام ٢٠٠٩ في إستطلاع الرأى العام السنوي الذي تجريه مؤسسة زغبي الدولية، تحت إشراف الأستاذ شبلي تلحمي. تم إجراء هذا الإستطلاع في أبريل/ نيسان ومايو/ أيار في كل من مصر والأردن ولبنان والمغرب والسعودية والإمارات العربية المتحدة وكان حجم العينة ٤٠٨٧ شخصا، وكان السؤال المطروح هو تسمية زعيمين من زعماء العالم –خلاف الزعيم في بلد الشخص– يتمتعان بأقصى تقدير. وقد ظهر إسم أردوغان في قائمة ٢٠٠٩ على الرغم من أنه لم يظهر على قائمة العام السابق ٢٠٠٨ للزعماء التسعة الأكثر تقديراً. «وفي ذلك العام –٢٠٠٩– حصل أردوغان على ٩٪ من الأصوات بحساب أصوات المصريين وعلى ١٦٪ من الأصوات لو استثنينا أصوات المصريين»[١١].

«لقد لعب كل من موقف تركيا تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة وكذلك حادثة دافوس دوراً أساسياً في ذلك»[١٢].

١١ مؤسسة زغبي الدولية: «أستطلاع الرأي العام العربي لعام ٢٠٠٩ – نظرة من داخل العالم العربى» متاح حتى ٢٨ مارس/ أذار ٢٠١٠ على:
http://www.brookings.edu/-/media/Files/events/2009/0519_arab_public_opinion_poll.pdf

١٢ خلف أحمد الحبتور(رئيس مجموعة الحبتور): «تركيا تشعر بآلام الفلسطينيين»، جريدة دايلي ستار، ١٣ يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٩.

وعلى ذلك يمكن توقع حصول أردوغان على نسبة أعلى لو تم إدخال سوريا والأراضي الفلسطينية في هذا الإستطلاع؛ حيث أظهر إستطلاع مؤسسة **تَسَوْ** أن أغلبية الأصوات في هذين البلدين كانت تعطي تركيا أفضلية مطلقة.

وعلى الرغم من التغير الظاهر في شعبية رئيس الوزراء التركي كما يعرض الإستطلاع السابق، إلا أنه من الثابت أن صورة تركيا لدى الجمهور العربي كانت في عام ٢٠٠٢ سلبية. «وقد أظهر إستطلاع مؤسسة زغبي الذي أجرى في مارس/ أذار– أبريل/ نيسان عام ٢٠٠٢ تلك الصورة السلبية بوضوح»[١٣].

لقد أجرى هذا الإستطلاع لقاءات شخصية مع ٦٠٠ شخص في كل من مصر والأردن والسعودية، و٤٠٠ شخص بالغ في كل من المغرب ولبنان والكويت والإمارات العربية. إحتوى الإستطلاع على سؤال الغرض منه قياس الموقف العربي تجاه ١٣ دولة غير عربية هي روسيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا والهند وإسرائيل وباكستان وإيران وتركيا واليابان وكندا وألمانيا والمملكة المتحدة. وأعطى ذلك الإستطلاع لتركيا مركزاً متأخراً؛ حيث لم يسبقها في السوء سوى إسرائيل والولايات المتحدة وإنجلترا.

«وخلال تلك الفترة كانت تغطية الصحافة العربية لشأن تركيا محدودة بشكل كبير بعلاقات الأخيرة مع إسرائيل، وكانت كذلك تتعلق بالتعاون الأوّلي مع الولايات المتحدة في التحضير للحرب على العراق»[١٤].

وعلى ذلك يمكننا إفتراض أن الموقف من تركيا قد بدأ في التغير بعد مارس/ آذار ٢٠٠٣، عندما رفض البرلمان التركي مشروع القرار الذي كان سيسمح لتركيا بالمشاركة في الحرب على العراق. ولكن لا توجد معلومات تعضد من هذا المنطق. إن الشعبية المتزايدة لتركيا ورئيس وزرائها في عام ٢٠٠٩ تدعم الإستنتاج الذي ذهب إليه فيوريا ولوكاس في دراستهما عن «محددات الرأي العام في العلاقات الخارجية». فهذه الدراسة ترى «أن الجمهور العربي يقيّم الدول الغير عربية تبعاً لمواقفها الحديثة نسبياً في سياستها الخارجية فيما يتعلق بالشرق الأوسط»[١٥]. ويرى واضعا هذه الدراسة أن أهم الأمور قاطبة في هذا الشأن هى قضية فلسطين حيث أنه «يمكن إعتبارها كاختبار ورقة عباد الشمس في عملية إجراء تقييم لهذه الدولة أو تلك»[١٦].

كما يرى بهجت قرني أن الشأن الفلسطيني كان ولا يزال الموضوع السياسي المركزي لكل العرب على نطاق الشرق الأوسط بأسره، لدرجة أنه ساهم في تكوين ما يطلق عليه «المجال العربي»[١٧]. وفي الحالة التركية والرأي العام العربي تجاهها فإن أهمية موضوع فلسطين هي من الوضوح بمكان.

وبنفس الطريقة فإن مارك لينش يرى أن «العراق قد تحول أيضاً إلى قضية مهمة من قضايا المجال العربي العام»[١٨].

ولكن سياسة تركيا إزاء العراق وتعاونها مع الولايات المتحدة في ذلك البلد خلال التسعينيات كان أحد الأسباب التي نجمت عنها تلك الصورة السلبية لتركيا في العالم العربي؛ وبذلك يمكن القول أن رفض البرلمان التركي للطلب الأمريكي بحشد القوات في تركيا لشن الهجوم على العراق قد ساهم في تكوين صورة أكثر إيجابية لتركيا في عيون الرأى العام العربي وصناع هذا الرأي على حد سواء.

وعليه فإن إرتباطاً وثيقاً يتبدى لنا بين التغيرات المرصودة في السياسة التركية إزاء الشرق الأوسط –وبالذات في قضية فلسطين –، وبين الصورة الأكثر إيجابية لتركيا. وفي كل الأحوال وحسب دراسة مؤسسة **تَسَوْ** يمكن القول أن تحسن صورة تركيا يمكن تبريره ليس فقط بما تفعله تركيا، ولكن أيضا بماهية تركيا نفسها. وقد ظهر ذلك جلياً في إجابات الأسئلة المتعلقة بمدى نجاح تركيا في المزج بين الديموقراطية والإسلام، وإن كان من الممكن إعتبار تركيا مثالاً يحتذى به فيما يتعلق بتحولها السياسي. وعلى الرغم من ذلك فإن بداية هذا التغير في صورة تركيا حدثت على الأغلب مع التغييرات المرصودة في السياسة الخارجية التركية، وتمت ترجمته

١٣ مؤسسة زغبي الدولية: « كيف يفكر العرب: قيمهم ومعتقداتهم ومخاوفهم» نيويورك: مؤسسة زغبي الدولية – ٢٠٠٢ – مذكورة فى «محددات الرأي العام العربي والعلاقات الخارجية»، بيتر ا. فيوريا وراسل أى. لوكاس. فصلية الدراسات الدولية – مجلد ٥٠(٢٠٠٦) صفحات ٥٨٥ – ٦٠٥.

١٤ على سبيل المثال أنظر جلال نصار: «محور الشر من زاوية أخرى»، جريدة الأهرام ويكلي – ٧ مارس/ أذار ٢٠٠٢ مذكور في «محددات الرأي العام العربي والعلاقات الخارجية»، بيتر ا. فيوريا وراسل أى. لوكاس صفحة ٥٩٩.

١٥ المرجع السابق ذكره صفحة ٥٨٦.

١٦ المرجع السابق ذكره صفحة ٥٩٦.

١٧ بهجت قرني:«الأمن القومي في العالم العربي: إستمرار الثنائية،» تحرير د . تشيرجي، العالم العربي اليوم (بولدر وكولو: نظرة غربية، ١٩٩٤) صفحة ١٦٦.

١٨ مارك لينش: «أخذ العرب مأخذ الجد»، مجلة فورين أفيرز، سبتمبر/ أيول– أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٣).

إلى مزيد من الإهتمام بماهية تركيا نفسها. والواقع هو أن جزءاً من الجدل الدائر في العالم العربي حول زيادة عملية الدمقرطة في تركيا كان مرتبطاً بسياستها الخارجية؛ على سبيل المثال رفضها التعاون مع الولايات المتحدة في غزو العراق وسياستها أثناء حرب غزة. «وقد ذهب البعض في العالم العربي إلى أن تركيا أمكنها أن تتصرف بهذه الطريقة لأنها دولة ديموقراطية ولكنهم لم يغفلوا ذكر أن تلك الحقيقة إنما تضعها في تضاد واضح مع أنظمة الحكم العربية الأخرى»[١٩].

وعلى سبيل المثال:

«إن التعارض بين موقف أردوغان ومواقف الزعماء العرب قد يبدو محيراً ولكنه في الحقيقة ليس كذلك. إن أردوغان قد تم إنتخابه بطريقة ديموقراطية وهو لذلك مسؤول أمام الأمة التي وضعته في هذا المنصب. ولا توجد أمة تعيش في حرية وتحت حكم رشيد تطيق الظلم حتى وإن كان في حق الآخرين. ولا يقدر الزعماء المنتخبون في ظل إنتخابات حرة ونزيهة على تجاهل مشاعر شعوبهم. هل هناك من يريد أن يتعلّم؟»[٢٠].

وبالمثل فإن صحيفة القدس العربي قامت بإطراء السياسة التركية في إفتتاحيتها واستخلصت دروساً للعالم العربي:

« إن موقف البرلمان التركي لا يستحق فقط التصفيق ولكنه شهادة للديموقراطية التركية ولقوة الرأى العام هناك. إن الأغلبية الكاسحة من الأتراك تعارض غزو الولايات المتحدة للعراق. لقد أعطى البرلمان التركي درساً في الأخلاقيات والعدالة لتلك البرلمانات العربية والحكومات التي ساندت الغزو علناً وسراً. ومن الواضح أن الشعب العربي سوف يظل دائما يحترم ويقدر هذه الوقفة النبيلة لتركيا وشعبها»[٢١].

٤- صناع الرأي والقرار

من الممكن تحديد ثلاثة وجهات نظر فيما يخص تركيا لدى صناع الرأي والقرار في العالم العربي، وأحياناً ما تعبر وجهات النظر هذه حدود المواقع الأيديولوجية.

أ) الإستراتيجيون

أحد تلك النظرات التي تسود العالم العربي هي النظرة الإستراتيجية، وهي السائدة لدى نظم الحكم في المنطقة ولو أنها تنعكس في مناقشات صناع الرأي أيضاً. وعموما يمكن القول أنها النظرة الجديدة للطراز القديم من القوميين العرب. وهذه النظرة ترحب باهتمام تركيا بالمنطقة حيث تتوقع مغانم إستراتيجية للعالم العربي. ولذلك فإن كثيرين من العرب والأوروبيين يعتبرون أن تركيا لديها وظيفة مهمة وحاضرة: الدخول عنصر توازن لا صراع على خريطة «الشرق الأوسط الجديد»[٢٢]. «وأحد هذه المغانم هى موازنة إيران»[٢٣].

فمن الواضح أن إيران قد نجحت في السنوات الأخيرة في زيادة قوتها ومد نفوذها في المنطقة. فإضعاف العراق ومشاكل الولايات المتحدة الأمريكية في داخله والتشتت العربي كلها عوامل سمحت لإيران بالصعود كقوة مهيمنة ليس فقط في الخليج، ولكن في الشرق الأوسط على وجه العموم. أي أنه وبعبارة أخرى، فقد مال التوازن الإقليمي للقوى لصالح إيران. ويتهم العديد من المحللين في العالم العربي إيران بالتدخل في الشؤون العربية في إطار «مدِّ نفوذها وسيطرتها في العالم العربي خدمة لمصالحها الخاصة

١٩ انظر أيضاً: رامي ج. خوري (مدير معهد عصام فارس للسياسة العامة والشئون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت) «إدارة الصراعات في الشرق الأوسط: حلول إقليمية لمشاكل إقليمية؟» مؤسسة كوربر، مائدة بيرجدورف المستديرة، ٢٠ – ٢٢ مارس/ أذار ٢٠٠٩ – بيروت، صفحة ٤٩.

٢٠ نادر فرجاني: «أكثر عروبة من العرب؟»، جريدة الأهرام ويكلي، ٢٧ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٤.

٢١ جريدة القدس العربي، ٤ مارس ٢٠٠٣ – مذكور في «التمعن في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي في العالم الإسلامي»، يوسف الشريف وسمير صالحة- مؤسسة المجتمع المفتوح- إسطنبول – الطبعة الأولى، يوليو/ تموز ٢٠٠٩، صفحة ١٠.

٢٢ انظر على سبيل المثال: الدكتور رضوان السيّد (أستاذ الدراسات الإسلامية بالجامعة اللبنانية): «تركيا والعرب.. وتوازنات الشرق الأوسط الجديد» الشرق الأوسط ١٤ أغسطس/ أب ٢٠١٠.

٢٣ انظر على سبيل المثال: محمد السيد سليم: في منتدى الحوار العربي-التركي، الإتجاهات العالمية في السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية، ٢١-٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩ – إسطنبول – تركيا.

السياسية والاقتصادية والعسكرية».[٢٤]

إن البرنامج النووي الإيراني ورغبة إيران –التي يقول البعض بها– في تطوير السلاح النووي قد دعما من قوة هذا الإفتراض. وبالإضافة إلى تلك الحسابات الإستراتيجية المتعلقة بالقوة والتهديد باستعمالها، فإن بعض الدول العربية قد أعربت بصراحة عن قلقها في شكل نزاع على الهوية. وطبقاً لتلك الرؤية فإن التجاوزات الإيرانية تمثل قوة شيعية غير عربية يرى فيها العالم العربي تهديداً. فبالنسبة للدول العربية ذات الأقليات الشيعية المحسوسة يمثل ذلك العامل مزيداً من التعقيدات. وحتى وقت قريب جداً كانت هذه الهواجس تجد محلاً للتعبير عنها في العالم العربي. ففي عام ٢٠٠٤ حذر الملك الأردني عبدالله الثاني من ظهور «هلال شيعي» أيديولوجي يمتد من بيروت إلى الخليج. كذلك فإن الرئيس المصري حسني مبارك كان أيضاً قد عبر عن ذلك بقوله في أبريل/ نيسان ٢٠٠٦ «إن ولاء الشيعة يتجه دائماً صوب إيران وليس صوب الدول التي يعيشون فيها»[٢٥].

وتظهر هذه التعليقات من جانب زعماء لدولتين أغلبية سكانها من السنّة أن التهديد بما يسمى صحوة شيعية تجتاح المنطقة، هو ليس فقط هاجساً سياسياً داخلياً متعلقاً بالهوية – كما هو الأمر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي–، ولكنه أيضاً قلق من اتساع دور إيران ومن قوتها في المنطقة.

وازدهرت هذه الإتجاهات الفكرية في أعقاب الهيمنة الشيعية على السياسة العراقية فيما بعد ٢٠٠٣، وكذلك في الأزمة اللبنانية التي تلت الإنسحاب السوري منه عام ٢٠٠٥. وفي هذا السياق الإستراتيجي فإن تركيا تعتبر عاملاً موازناً مهماً لكونها «قوة سنية» إقليمية كما يراها البعض. وتبدو دول مجلس التعاون الخليجي بالذات حريصة على التأكيد على هذا الدور لتركيا. فالملك عبدالله هو أول ملك سعودي يزور تركيا منذ عام ١٩٧٤، قام بزيارتها عام ٢٠٠٦، وأعقبها بزيارة أخرى عام ٢٠٠٧. وفي عشية هذه الزيارة لخص طارق الحميد – رئيس تحرير جريدة الشرق الأوسط– الأهمية الاستراتيجية لتركيا كما يلي:

«لكن الواقع في العراق، ولبنان، وفلسطين، وسورية، حيث باتت إيران اللاعب الأبرز، أو قل اختطاف طهران للقضايا العربية وتحويلها إلى «كروت» تلعب بها، بات أمراً لا يمكن تجاهله. فالرياض تدرك ما تفعله طهران، والمعلومات تقول إنهم تحدثوا بوضوح للإيرانيين، مراراً، قائلين: لن نترك لكم الحبل على الغارب، إلا أن إيران لا تتوانى عن تطبيق ما تريد على الأرض، رغم كل الوعود التي تقطعها. ومن هنا تبرز قيمة تركيا، الدولة الإقليمية المهمة في المنطقة، فهي عضو في الناتو، وعلى أعتاب الاتحاد الأوروبي. وللسعودية ثقل **دولي وإقليمي** ملحوظ نراه الآن في الملفات اللبنانية والفلسطينية والعراقية. والواقع يقول أيضاً إن تركيا ضامن في الظروف الراهنة لوحدة العراق ربما أكثر من العرب الذين تفرقت كلمتهم ومواقفهم ومصالحهم»[٢٦].

وعلى الرغم من رغبة تركيا في المزيد من تطوير علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي في كافة المجالات –بما فيها المجال الاستراتيجي[٢٧]– ، إلا أنها قد أعربت بوضوح عن أنها لن تلعب على إيقاع السياسات الطائفية في المنطقة. وقد قدر لها البعض هذا الموقف مما أدى إلى إضفاء صورة معينة على تركيا، وهى صورة الطرف النزيه القادر على السمو فوق الخطوط الفاصلة «في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط ودعم ذلك من الآمال المعقودة على تركيا لكى تمدّ الجسور عبر الفواصل في المنطقة»[٢٨].

والواقع أن الزعماء العرب الذين لجأوا إلى إستخدام الخطاب الطائفي بهدف إحتواء النفوذ الإيراني سرعان ما تخلوا عن ذلك الخطاب، ربما بعد إدراك عواقبه السلبية التي تبدت في الحرب الأهلية في العراق. ولكن على أي حال فإن الهواجس من الهيمنة الإقليمية الإيرانية لم تنقطع، فالأحداث الأخيرة في اليمن يبدو أنها قد أشعلت تلك الهواجس.

ومن ناحية أخرى فإن الدول العربية التي تشعر بالتهديد من جراء نمو النفوذ الإيراني تبدو أيضا قلقة من احتمال هجوم أمريكي أو إسرائيلي على إيران، مما قد يؤدى إلى انتشار نفس الفوضى التي شهدها العراق وشهدتها معه كل المنطقة. وفي ذلك يبدو أن هناك

٢٤ عبد الله إسكندر: «إيران وسوء الفهم العربي»، جريدة الحياة، ٢٣ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩.

٢٥ مأخوذ عن والي نصر: «عندما ينهض الشيعة»، مجلة فورين افيرز (يوليو/ تموز– أغسطس/ أب ٢٠٠٦) صفحة ٦.

٢٦ طارق الحميد: «تركيا: هل تقترب؟»، جريدة الشرق الأوسط، ٨ أغسطس/ أب ٢٠٠٦.

٢٧ لينورج. مارتن: «تركيا ومجلس التعاون الخليجي»، دراسات تركية – مجلد ١٠آى رقم ١ (مارس/ أذار ٢٠٠٩).

٢٨ وهذا محل ترحيب خاص في لبنان، وهو بلد عانى الكثير بسبب السياسات الطائفية. فعلى سبيل المثال الآراء التى عبر عنها جهاد الزين (كاتب عامود في جريدة النهار): «إن الموقف التركي المتوازن جداً فى حساسيات الشيعة والسنة يشد النخبة العلمانية الليبرالية. لقد خرجت تركيا من هذه الصورة وخصوصاً فى لبنان». فى ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا في الشرق الأوسط – من تنظيم مؤسسة تَسَوْ – ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩، إسطنبول. وكذلك محمد نور الدين (قسم التاريخ بالجامعة اللبنانية) في منتدى الحوار العربي–التركي، الإتجاهات العالمية في السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية، ٢١–٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩، إسطنبول – تركيا.

تشاركاً في المصالح بين تركيا والعالم العربي حيث أن كليهما قلق من النفوذ الإيراني في المنطقة ومن إحتمال قيام إيران نووية ولكنهم يفضلون اللجوء إلى تسوية الأزمة دبلوماسياً.

إن موقف تركيا من القضايا الإقليمية جعل العديد من العرب ينظرون إليها باعتبارها «الطرف البناء» الذي يعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد عقدت مقارنات عديدة بين تركيا وإيران التي «يراها معظم العرب مصدراً لعدم الإستقرار»[٢٩].

وفي ذات السياق يرى العرب في تركيا طرفاً نزيهاً وهى رؤية دعمت من مركز تركيا. ويرى عباس والي أنه «على عكس إيران، ليس لتركيا إرتباطات في العالم العربي مما يجعل منها وسيطاً نزيهاً. فبينما تشكل قوة إيران ضعف مركزها، يشكل ضعف تركيا قوة مركزها»[٣٠].

أما العراق فقد مثل واحدة من أصعب الحالات التي مرت بتركيا حيث أدت التطورات هناك إلى زيادة مباشرة في أعباء تركيا مع الأكراد. «ولذا فإن سياسة تركيا إزاء العراق كانت محلاً لجدل مكثف في السياسية الداخلية»[٣١].

وزاد الطين بلّة أنه في أعقاب قرارها بعدم دعم المجهود الحربي الأمريكي في العراق، فقد توقفت تركيا فعلياً عن ممارسة أي نفوذ في العراق لفترة من الوقت. وفي ذلك السياق تدهورت علاقة تركيا بزعماء أكراد شمال العراق إلى ما يمكن تسميته «حرباً كلامية». وبالرغم من تلك الظروف السيئة تمكنت تركيا من تحويل مجرى سياستها في العراق إلى سياسة أخرى جعلت من دورها في العراق دوراً بناءاً منذ عام ٢٠٠٨. بل أنه حتى قبل ٢٠٠٨ نجحت تركيا في ترتيب لقاء بين جماعات سنية عراقية والسفير الأمريكي في العراق، مما مكن من مشاركة السنّة في انتخابات عام ٢٠٠٥، وكانت تلك المساهمة خطوة لها دلالاتها على طريق تأسيس عملية سياسية في العراق. كذلك فإن تركيا نجحت في السنوات الأخيرة بإنشاء علاقة مع كل المجموعات في العراق وبدأت في «التعامل مع المجموعات العراقية محافظة على مسافة متساوية معها»[٣٢].

إن التحول الذي شهدته علاقات تركيا بحكومة كردستان المحلية كان له دلالة في هذا الشأن. «فقد كان لتركيا أيضا دور حاسم في تدريب قوات الأمن العراقية»[٣٣]. وهذا المركز الجديد أعطى تركيا الفرصة للتدخل في العراق بطريقة بناءة، عشية الإنسحاب الأمريكي المنتظر، وهو أمر يحظى بنظرة إيجابية في العالم العربي.

أما في الحالة اللبنانية فقد لعبت تركيا دوراً نشطاً في قوات (اليونيفل ٢)، وبالإضافة إلى ذلك فقد دخلت القوات التركية إلى لبنان براً عبر الأراضي السورية وهما أمران لهما دلالة رمزية، وأظهرا تغيراً في صورة تركيا في كل من لبنان وسوريا. وهكذا فإن تركيا – بالمشاركة مع قطر– كان لها سهم نافذ في كسر حالة الجمود السياسي في لبنان. أما مع سوريا فقد لعبت تركيا دوراً هاماً في تطوير علاقات طيبة بين البلدين، فمنذ خمسة أعوام انسحبت سوريا من لبنان عندما وقعت تحت ضغوط كبيرة عقب إغتيال الحريري مما أدى إلى إستعداء إدارة بوش بطريقة سافرة. «وفي ذلك الوقت كان حليف سوريا الوحيد في المنطقة هو إيران حيث كان لسوريا مشاكلها مع دول عربية هامة مثل مصر والسعودية»[٣٤]. وقد أدى تدخل تركيا إلى مساعدة سوريا في تدعيم موقفها السياسي في المنطقة وسهل من عملية شراكتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٨ توسطت تركيا في إجراء مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل. «وكذلك أخذت زمام المبادأة في صلح بين السعودية وسوريا وتوسطت بين سوريا والعراق»[٣٥].

٢٩ «رؤية تركيا كقوة إستقرار» من الآراء التى عبر عنها جهاد الزين فى ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، من تنظيم مؤسسة تَسَوْ، ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩ في إسطنبول.

٣٠ عباس والي، آراؤه في ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، من تنظيم تَسَوْ، ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩، إسطنبول.

٣١ عن الصعوبات التي تواجه سياسة تركيا في العراق أنظر: مليحة بنلي التونشيك:» سياسة تركيا إزاء العراق: الحرب وما بعدها»، جريدة الدراسات الأوروبية المعاصرة– مجلد ١٤ رقم ٢ (٢٠٠٦) صفحات ١٨٣ – ١٩٦.

٣٢ الدكتور غسان العطية (المؤسسة العراقية للتطور والديموقراطية) آراؤه التي عبر عنها فى ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، من تنظيم مؤسسة تَسَوْ، ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩ في إسطنبول.

٣٣ سيف الدين عبد الرحمن – مستشار العلاقات الدولية لدى طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي في:» العراق والخليج: نحو أمن جماعي؟» دائرة السياسة العليا من تنظيم مؤسسة ساينس–بو ومؤسسة كارنيغى أوروبا من ٢٠ – ٢٩ يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ باريس – فرنسا.

٣٤ «العلاقات السورية التركية هى مثال هام لإزالة العوائق بين الدول العربية». آراء عدنان عمران التي عبر عنها في ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، من تنظيم تَسَوْ، ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩ فى إسطنبول.

٣٥ ناصر العلي: «لقاء مسئولين عراقيين وسوريين في أنقرة لحل الأزمة»، جريدة الشرق الأوسط، ١٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩.

حتى وقت قريب مضى كان لتركيا دور متواضع نسبياً في قضية فلسطين. فقد كانت أنقرة مساهمة فقط بالدور التسهيلي المحايد، والذي يتمثل في السماح للأطراف بعقد لقاءاتهم على الأراضي التركية، أو القيام بتوصيل المعلومات والرسائل بينهم للمساعدة في حل المشاكل. وبالإضافة إلى ذلك فقد ساعدت تركيا في إنشاء مشروعات تنمية شديدة الارتباط بالنزاع، كي توفر بيئة مناسبة لعملية السلام. وأشهر هذه المشروعات كانت مبادرة «الصناعة من أجل السلام» التي قام بها الإتحاد التركي للغرف التجارية وتبادل السلع في غزة أولا، ثم تلتها مشاريع أخرى في الضفة الغربية. ولكن عندما أصبحت تركيا ناقداً لاذعاً لاسرائيل في أعقاب عملية غزة في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٨ بدأ دورها كطرف ثالث يأخذ في التحول. ففي هذا السياق حاولت تركيا إستغلال علاقتها مع «حماس» لكي تسهل الوصول إلى إتفاقية لوقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أن موقف تركيا أكسبها وأكسب رئيس وزرائها الكثير من الشعبية في أوساط الجمهور العربي، فإن هذا ليس بالضرورة صحيحاً في حالة الأنظمة العربية. فعلى سبيل المثال الرئيس الفلسطيني محمود عباس لم يكن مرتاحاً للدور التركي في أعقاب تكثيف الإتصالات بين تركيا و«حماس». أما مصر فقد اتسم موقفها بالغموض. فمن ناحية استفادت مصر من فتح قنوات إتصال بحركة «حماس»، إلا أنها من ناحية أخرى كانت قلقة من إلقاء الظلال على دورها هي نفسها بسبب هذا التحرك التركي. وعندما أدركت تركيا هذا القلق المصري أصبحت أكثر حرصاً في صياغة دورها مؤكدة أنه من طبيعة مكملة للدور المصري وأن تركيا «لا تحاول سرقة الدور المصري»[٣٦].

ولقد كانت النتيجة النهائية لنشاط تركيا كطرف ثالث في نزاعات المنطقة أن تدعّم هذا الدور التركي، كما استفادت تركيا بتحسين صورتها كطرف بناء. وقد لخص رامي خوري ذلك بقوله: «إن الدافع إلى اتخاذ دور الوسيط كثيراً ما يكون محاولة لاخفاء حقيقة أن المرء هو بالفعل طرف في حزمة العلاقات التي هو بصددها. وأميل لإطلاق إسم التمويه والخداع على ذلك الأسلوب. إن هدف تركيا ليس الوساطة في الشرق الأوسط؛ وإنما هو إعادة الدخول إلى الشرق الأوسط وموازنة الدور الإيراني المتصاعد في المنطقة. وهى رغبة مشروعة تماماً؛ وعليه فإن الوساطة التركية هي أحد مظاهر تلك الرغبة»[٣٧].

ب) الإصلاحيون

كذلك توجد نظرة أخرى سائدة في العالم العربي بشأن التحول الاقتصادي والسياسي التركي؛ فالليبراليون العرب والإسلاميون واليساريون يؤكدون على تلك التحولات في تركيا ويربطونها بانتقاداتهم للنظم الموجودة في المنطقة.

وفي ذلك السياق هناك ثلاث قضايا جدلية عند الجماهير العربية عن تركيا لابد من دراستها:

التحول إلى الديموقراطية: يركز الليبراليون بالذات على التحول الديموقراطي في تركيا ومن خلال ذلك يرفعون هذا الشأن في العالم العربي قياساً على تركيا. وطبقا لنظرتهم هذه؛ فإن التحول التركي إلى الديموقراطية والحداثة والعلمانية، كذلك علاقات تركيا بالغرب وعضويتها في المؤسسات الغربية، كل ذلك يشكل نموذجاً لدول المنطقة. وخلافاً لنظرة الإسلاميين، فإن الليبراليين يشددون على أهمية عنصر العلمانية في تفسير نجاحها النسبى في الوصول إلى الحداثة والديموقراطية. ويطلق عليها الدكتور غسان العطية لفظ «العلمانية المؤمنة»[٣٨].

ولهذا التمايز أهمية بالغة في إزالة المفهوم العربي العام للعلمانية، على أنها الكفر وهو مفهوم منتشر منذ السبعينيات. ويركز اليساريون أيضاً على أهمية العلمانية في الحالة التركية. فالمفكر السورى صادق العظم يطرح: إن التحولات الأخيرة في تركيا تشكل مثالاً بناءاً. فمما تجدر ملاحظته أن تركيا وهى البلد الإسلامي الوحيد الذي عرف وطور صيغة واضحة ومحددة للأيديولوجية العلمانية، تقليداً وممارسة، هو في نفس الوقت المجتمع المسلم الأكبر الذي أوجد نظام أحزاب إسلامية سياسية على غرار الأحزاب الديموقراطية المسيحية في أوروبا. وتكون تلك الأحزاب قادرة على النزول عن السلطة بدون وقوع كوارث تنزل بكل النظام السياسي كما يحدث في أماكن أخرى»[٣٩].

٣٦ يونكا بويراز دوجان: «داود أوغلو يقول أن تركيا أساسية لإقناع حماس بوقف إطلاق النار في غزة»، دايلي زمان. متاح حتى ١٣ فبراير/ شباط ٢٠١٠ على: http://www.todayszaman.com/tz-web/news-164558-davutoglu-says-turkey-key-to-convincing-hamas-on-gaza-cease-fire.html2009

٣٧ رامي ج. خوري: «إدارة الصراعات في الشرق الأوسط: حلول إقليمية لمشاكل إقليمية؟»، صفحة ٤٩.

٣٨ الدكتور غسان العطية: آراؤه التي عبر عنها في ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، من تنظيم تَسَوْ، ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩ في إسطنبول.

٣٩ صادق العظم: «الإسلام والنزعة الإنسانية العلمانية» (توبينجن- ج.سى.ب. مور، ٢٠٠٥) صفحة ٤٠.

ويفسر الليبراليون العرب السياسة التركية الخارجية النشطة على ضوء نظامها الديموقراطي والنقاش الداخلي الدائر فيها. وعليه يطرح خوري ملاحظته أن «تركيا هى الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بكل من نظام ديموقراطي داخلي وسياسة خارجية فاعلة. على خلاف الدول السلبية التي غالباً ما تكون أيضا غير فاعلة في الشرق الأوسط»[٤٠].

التوافق بين الإسلام والديموقراطية: وهناك قضية أخرى تهم الإصلاحيين في العالم العربي وهى التوافق بين الإسلام والديموقراطية. فمع وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى السلطة لم يكن التحول التركي إلى الديموقراطية مجرد مثال ينظر إليه الإسلاميون، وإنما أيضاً محلاً لجدل يدور حول تكامل الإسلاميين داخل المنظومة السياسية. وهذا هو واحد من أهم الموضوعات التي تحفل بها مناقشات التحول الديموقراطي في العالم العربي لعديد من الأسباب التي تخرج عن نطاق هذه الدراسة.

تشكل الأحزاب والمجموعات الإسلامية المعارضة الأساسية في جميع دول المنطقة. وعليه فإن المسألة التي تطرح نفسها بالنسبة إلى الليبراليين واليساريين هى بصدد صدق عملية التحول إلى الديموقراطية في مواجهة تلك الحقيقة الواقعة. وقد انحاز معظم الليبراليين في المنطقة إلى النظم القائمة في بداية التسعينيات خوفا من إستفادة الإسلاميين من أى تحرر سياسي، مما سوف يعني الإنتقال من نظام سلطوي علماني إلى آخر سلطوي ديني. ولكن ذلك الإتجاه قد تغير في السنوات الأخيرة. «فقد بدأ بعض الليبراليين واليساريين في إنشاء تحالفات مع الإسلاميين بغرض مناهضة النظم السلطوية الموجودة»[٤١].

وقد كان وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى سدة الحكم في تركيا مع سياساته التي برهنت لهؤلاء الليبراليين على أن الأحزاب الإسلامية يمكن لها أن تساهم في العملية الديموقراطية. فقد أدى تطور الحركة الإسلامية التركية وتأسيس حزب «العدالة والتنمية» إلى رؤية ذلك على أنه دليل على قدرة الأحزاب الإسلامية على الإعتدال وعلى أن تتعلم قبول مبادىء الديموقراطية من خلال سياق ديموقراطي. وعلى سبيل المثال:

«هل لدينا في العالم العربي أمثلة مشابهة أو حتى إرهاصات بدائية لم يمكن تسميته خبرة؟ ربما. إن النخبة الحاكمة اليوم في كل من المغرب والجزائر والكويت والبحرين تسمح للحركات الإسلامية فيها بالمشاركة السلمية في الحياة السياسية، إما بالمشاركة في أعمال السلطة التشريعية فقط (البحرين)، أو بمزج التمثيل البرلماني بمشاركة محدودة في أعمال السلطة التنفيذية سواء كان ذلك قائماً أو متوقعاً (المغرب والجزائر والكويت). وقد تطور الإسلاميون في تلك الدول بحيث أصبحوا يبدون على درجة من أعلى من المرونة والنضج والإهتمام بطرق تخطيط الشئون العامة حتى ولو على حساب معتقداتهم الأيديولوجية وخطابهم القهرى، وهو ما يمثل مصدراً للأمل. أما في الدول العربية الأخرى فالقهر الحكومي مستمر من خلال أجهزة الأمن من جهة بينما يستمر تشدد الإسلاميين من جهة أخرى. وعليه فإن الإصلاح السياسي والإستقرار المنشود لا يزالان غائبين»[٤٢].

إن انتصارات حزب «العدالة والتنمية» في إنتخابات ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ ينظر إليهم بعين الرضا من جانب الإسلاميين أيضاً. فانتصار عام ٢٠٠٢ أدى إلى ردة فعل تتسم بالغبطة من جانب الإسلاميين الذين «رأوا فيه علامة واضحة على عودة تركيا إلى حظيرة الأمم الإسلامية والدليل الساطع على فشل تجربة العلمانية في تركيا وبالتالى هزيمة كل أنصار العلمانية في المنطقة»[٤٣]. ولهذا فقد أطلق إنتصار حزب «العدالة والتنمية» ثقة الإسلاميين في العالم العربي بأنفسهم وقوّى من إقتناعهم بأن الشعوب الإسلامية سوف تساند الإسلاميين لو منحت لهم الفرصة»[٤٤].

«لقد سادت أيضا حالة من السعادة في أوساط الإسلاميين عندما نجح عبد الله جول في أن يصبح رئيساً برغم التحفظات الواسعة من العسكريين وبعض العلمانيين وكذلك بسبب إعادة إنتخاب حزب «العدالة والتنمية» عام ٢٠٠٧»[٤٥]. ومن الواضح أن

٤٠ رامي ج. خوري: «تركيا الدولة الوحيدة الحقيقية في الشرق الأوسط»، جريدة دايلي ستار، ٥ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩.

٤١ للمزيد عن هذه الجهود الهشة أنظر جوليان شفيدلر وجانين ا. كلارك: «التعاون اليساري الإسلامي في العالم العربي»، متاح حتى ٣١ مارس/ أذار ٢٠١٠ على: http://mrzine.monthly review.org/2009/sco405309p.html

وكذلك مها عبد الرحمن: «مع الإسلاميين؟ أحياناً. مع الدولة؟ مستحيل. تعاون اليسار مع الإسلاميين في مصر»، الجريدة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط – مجلد ٣٦ رقم ١ (٢٠٠٩) صفحات ٣٧ – ٥٤.

٤٢ عمرو حمزاوي: «هل التجارة قوة تحرر؟»، جريدة الأهرام ويكلي، ٢٦ فبراير/ شباط – ٤ مارس/ أذار ٢٠٠٩ رقم ٩٣٦ متاح حتى ٣١ مارس/ أذار ٢٠١٠ على: http://weekly.ahram.org.eg/2009/936/op8.htm

٤٣ صلاح الدين جورشي: «سياسات حزب العدالة والتنمية التركي الإصلاحية: هل هي مثال للإسلاميين العرب؟»، القنطرة في ألمانيا، ١٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٦ ومتاح حتى ٢٥ فبراير/ شباط ٢٠١٠ على: http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-476/_nr-591/i.html

٤٤ المرجع السابق.

٤٥ حسبن شبكشي: (مستضيف برنامج التحرير على قناة العربية أسبوعياً عن الشئون الراهنة): «الدرس التركي القيّم»، جريدة الشرق الأوسط، ١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧.

الأحزاب الإسلامية في العالم العربي قد تبنت خطاباً يضع حزب «العدالة والتنمية» وزعيمه في مكانة واحد منهم. وفي مواجهة قيام حزب «العدالة والتنمية» بتبنى أجندة إصلاحية وبتمرير عدد من الإجراءات الديموقراطية، إدعت الأحزاب الإسلامية أنها في حال إعطائها الفرصة سوف تقوم بتنفيذ سياسات مثيلة في بلادها. وبعبارة أخرى بدأ بعض الإسلاميين بطرح رغبتهم في السير على هدي المثال التركي لحزب «العدالة والتنمية»، وأن تجربة حزب «العدالة والتنمية» قد أظهرت أن دعم الإسلاميين للديموقراطية إنما هو حقيقي. فعلى سبيل المثال أرسل مهدي عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر برسالة تهنئة الى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وصف فيها الإنتخابات بأنها دليل على قدرة الأحزاب الإسلامية على تحقيق تطورات دستورية وسياسية وإقتصادية وإصلاح اجتماعي عندما تعمل في بيئة ديموقراطية حرة ونزيهة». وبالمثل فإن قيادياً بارزا في الاخوان هو عصام العريان، قال أن نجاح حزب «العدالة والتنمية» يمدنا بالعديد من الدروس، فهو «يثبت أن الحزب السياسى لا ينبغي أن يكون قاصرا على أعضائه الإسلاميين فقط». كذلك أشار إلى «طرق تمكن الإسلاميين من أن يصلوا إلى تعايش مع الغرب بينما ينبغى التفكير في نجاحات حزب «العدالة والتنمية» في الإقتصاد وفي التعامل مع الأحزاب والتيارات الأخرى في تركيا».. إن تجربة حزب «العدالة والتنمية» هى تجربة ثرية للغاية.. ويمكن للإسلاميين في ظل بيئة صحية وحرة أن يحققوا نتائج مدهشة»[٤٦]. و بالمثل فإن سعد الدين العثماني سكرتير عام حزب «العدالة والتنمية» في المغرب أعرب لصحيفة لوموند عن «أنه يتخذ من تجربة حزب «العدالة والتنمية» التركي مثالا يحتذى»[٤٧].

إن الطبيعة العملية والإعتدال اللتين يتميز بهما حزب «العدالة والتنمية» في تركيا يتم التأكيد عليهما ممن يطلق عليهم الأحزاب الإسلامية المعتدلة مثل «حزب الوسط» في مصر. وفي الواقع فإن مثال حزب «العدالة والتنمية» يكون أكثر إتساقاً مع أحزاب مثل «الوسط» عنه مع «الإخوان المسلمين». فعلى سبيل المثال يلاحظ أستاذ القانون في جامعة القاهرة حسام عيسى أن حزب «العدالة والتنمية» أقرب إلى «حزب الوسط» الذي لا يرفع شعار الإخوان «الإسلام هو الحل» لكسب الأصوات. إن مشكلة الإخوان تقع في عدم وقوفهم على أرضية تجذب غير المسلمين، فإما أن تكون معهم أو ضدهم. ولا يمكن أبداً قيادة أمة بناء على هذه الفلسفة»[٤٨].

إن زعيم «حزب الوسط» أبو العلا ماضي، وهو في حقيقته عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين، يناقش قائلاً أنه من الخطأ نسبة انتصار حزب «العدالة والتنمية» الى أصول الحزب الإسلامية. فهم لم يكسبوا لمجرد مجيئهم من خلفية إسلامية بل لأنهم يقدمون صورة حديثة عن أنفسهم، وقد أثبتوا عمليا أنهم جديرون بثقة الناخب التركي. لقد حارب حزب «العدالة والتنمية» الفساد، وحقق بعض الإنجازات الإقتصادية المتميزة التي أفضت إلى سياسة خارجية ناجحة جعلت من عودة تركيا أمرا حتمياً». ويرى ماضي أن الطبيعة العملية لحزب «العدالة والتنمية» هي التي تفسر نجاحه. «يوجد في الإسلام ما يسمى فقه المقاصد (الأهداف العليا للشريعة). فالكحول مثلاً ممنوع في الإسلام، ولكنه مسموح في حالة كونه السبيل الوحيد إلى إبقاء شخص على قيد الحياة. وهذه هي الفلسفة التي مكنت حزب «العدالة والتنمية» من من الحفاظ على جذوره الإسلامية بدون الحد من حرية حركته. عندما نزل الحزب إلى الانتخابات الماضية ضم الحزب نساء غير محجبات. وذلك لأنهم يريدون تمثيل المجتمع التركي وليس تمثيل حزب إسلامي متزمت»[٤٩].

أما العلمانيين فقد أضحوا من منتقدي الربط الذي بدأ الإسلاميون يقومون به بين الإصلاحات الديموقراطية لحزب «العدالة والتنمية» ومؤهلاتهم الذاتية في مجال الديموقراطية. فكثير من الكتاب شددوا على الفروق التي رصدوها بين حزب «العدالة والتنمية» والأحزاب الإسلامية في العالم العربي. على سبيل المثال:

«على أي حال فإن الواقع هو أن حزب «العدالة والتنمية» التركي وقيادته بتوجههم الإسلامي هو بعيد كل البعد عن الحركات الإسلامية في العالم العربي مما يجعل إنزاله منزلة هذه الأحزاب هو من باب الظلم البين. إن حزب «العدالة والتنمية» لم يصل إلى سدة الحكم عن طريق القتل أو التفجير أو التسبب في القتل الجماعي أو إراقة الدماء. كما أنه لم يحدث أبداً أن تبنى الحزب فتوى تم وضعها من قبل أفراد جهلة تقوم على وصم الآخرين بالكفرة أو تقسّم أفراد المجتمع الواحد إلى فئات من الملحدين والكفرة

٤٦ أميرة هويدي: «دروس من تركيا»، جريدة الأهرام ويكلي- ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٧.

٤٧ ويندي كريستيانسن: «الإسلاميون المغاربة متأثرون بالنموذج التركي»، صحيفة لوموند ديبلوماتيك، أغسطس/ أب ٢٠٠٧-. متاح حتى ٢٩ مارس/ أذار ٢٠١٠ على: http://www.monde-diplomatique.fr/2007/08/KRISTIANASEN/14994

٤٨ هويدي: «دروس من تركيا».

٤٩ المرجع السابق.

تأسيساً على أحكام جاهلة وخاطئة. إن هذا الحزب لم يصل إلى الحكم بعزل نفسه عن العالم وفصل شعبه عن محيطه أو بخداعهم ليصدقوا أنهم وحدهم يعيشون على سطح هذا الكوكب»[٥٠].

كذلك فإن منى الطحاوي ترى أن «حزب «العدالة والتنمية» يقتسم القليل جداً مع الإخوان المسلمين، بغض النظر عن إشتراك أعضائهما في نفس العقيدة الدينية، مما يجعل من السخف أن نتعامل مع نجاح حزب «العدالة والتنمية» باعتباره سبباً لتقليل المخاوف من دور «الإخوان المسلمين» في السياسة العربية»[٥١]. وقد وضح الفرق في المحتوى لكثير من المحللين، فتجربة تركيا الديموقراطية وتاريخ العلمانية فيها وعامل الإتحاد الأوروبي كلها أمور تم التأكيد على أثرها في جعل الحالة التركية مختلفة»[٥٢].

إن موضوع الإتحاد الأوروبي وعلاقته بتركيا هو جزء هام من الجدل الدائر حول تركيا في العالم العربي. ففي الماضي كان ينظر إلى السعى التركي للانضمام إلى الإتحاد باعتباره حلم، وذلك يعود إلى أن كثيرين في الوطن العربي كانوا يعتقدون أن الإتحاد الأوروبي لن يقبل أبداً بأمة مسلمة كعضو في صفوفه. ولكن قرار هلسنكي عام ١٩٩٩ والتطورات التي أعقبته، خصوصا قرار البدء في مفاوضات الإنضمام قامت بدحض ذلك التصور. فالإعلام العربي كان الأكثر تمثيلاً في قمة بروكسل الأوروبية في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٤ عندما اتخذ قرار البدء في مفاوضات الإنضمام، ويتردد أن «حوالى ٢٠٠ صحفي عربي قاموا بتغطية تلك القمة»[٥٣].

لقد أضحت علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي هامة لثلاثة أسباب: أولاً فقد أظهرت تطورات هذه العلاقة نجاح تركيا، فقرار الإتحاد منح تركيا وضع المرشح والبدء في مفاوضات الانضمام أكدا على التحول السياسي والإقتصادي في تركيا. وهذا بدوره أدى إلى مزيد من إهتمام الإصلاحيين في العالم العربي. ثانياً فإن علاقات تركيا بالإتحاد الأوروبي ينظر إليها كاختبار لقدرة ورغبة الإتحاد الأوروبي في القبول بدولة مسلمة أم أنه سيرفضها بسبب اختلاف الثقافات. وهذا العنصر اكتسب أهمية خاصة بالذات في أعقاب ١١ سبتمبر/ أيلول. لقد تزايدت الصور السلبية عن المسلمين في الغرب مقترنة بتطورات مثل غزو الولايات المتحدة للعراق، مما أدى إلى خلق شعور بالعجز الكامل في المنطقة. وعليه فإن قمة بروكسل لم تفهم على أنها مجرد شأن بين تركيا والإتحاد الأوروبي ولكنها كانت تتعلق أيضا بالعلاقات بين العالم الإسلامي والغرب: «إن رفض عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي ستؤدي إلى تقوية الحركات القومية والدينية في أوروبا وفي العالم الإسلامي على السواء. وذلك لأن تركيا أوروبية سوف تمثل البوابة من أوروبا إلى العرب وإلى العالم الإسلامي. فذلك سوف يزيد إمكانية التبادل في مجالات الثقافة والحضارة بين كل بلاد العالم. لو أن تركيا أصبحت جزءاً من أوروبا فسوف نتحول إلى جيران لأوروبا مما يكسبنا المعارف الضرورية لمفاهيم التطور والحداثة التي ستفيد شعبنا. وهذا بدوره سوف يساعد على السلام والأمن لكل العالم»[٥٤]. وأخيرا فإن البعض في العالم العربي أكدوا على إحتمال أن تفيض تأثيرات تطور العلاقات التركية-الأوروبية وإنضمام تركيا المحتمل على العالم العربي. فالإصلاحيون من الليبراليين يؤكدون على إحتمال تدعيم العملية الديموقراطية في المنطقة. وبالتوازى فهم يطرحون أن الإستقرار والسلام في المنطقة قد تدعمهما العلاقات التركية-الأوروبية الحميمة. ومن جهة أخرى يرى البعض -وبالتحديد النظم الموجودة نفسها- أن مسيرة تركيا تجاه أوروبا إنما تحمل في طياتها فرصاً إقتصادية للعالم العربي.

ث) المصالح الإقتصادية

وفي النهاية فإن مجموعة متسعة في العالم العربي أصبحت مهتمة بتركيا لأسباب إقتصادية. ومن ضمنهم أنظمة حكم مثل النظام السوري والعراقي وبالذات الحكومة الإقليمية لكردستان العراق، والتي تنظر إلى تركيا ليس فقط كشريك إقتصادي وإنما أيضا «كبوابة إلى العالم»[٥٥].

٥٠ حسين شبكشي: «الدرس التركي القيّم».

٥١ منى الطحاوي: «نجاح حزب «العدالة والتنمية» التركس يجب ألا يخفف القلق إزاء الإسلاميين العرب» جمعية الثروة – ٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧.

٥٢ انظر على سبيل المثال: المرجع السابق وهويدي: «دروس من تركيا» وسيد ولد عبك: «الإسلاميون في تركيا: هل هم نموذج أم إستثناء؟»، جريدة الشرق الأوسط، ٣٠ يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٧.

٥٣ يوسف الشريف وسمير صالحة: «التمعن في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبى في العالم الإسلامي»، مؤسسة المجتمع المفتوح- إسطنبول- الطبعة الأولى يوليو/ تموز ٢٠٠٩.

٥٤ حامد كشكولي: الحوار المتحضر – رقم ٩٩٥ – ٢٠٠٤ –مذكور في «التمعن فى علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي في العالم الإسلامي»، يوسف الشريف وسمير صالحة- مؤسسة المجتمع المفتوح- إسطنبول – الطبعة الأولى (يوليو/ تموز ٢٠٠٩) صفحة ١٣.

٥٥ أنظر لذلك عمرو حمزاوي: «هل التجارة قوة تحرر؟»، جريدة الأهرام ويكلي ٢٦ فبراير/ شباط – ٤ مارس/ أذار ٢٠٠٩ رقم ٩٣٦ متاح حتى ٣١ مارس/ أذار ٢٠١٠ على: http://weekly.ahram.org.eg/2009/936/op8.htm

وتركيا هى أيضا مصدر من مصادر الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المجاورة، فالإستثمارات التركية في مصر إكتسبت أهمية في الفترة الأخيرة. وقد إنتقلت كثير من مصانع النسيج مساهمة في إيجاد فرص عمل هناك. وعلى صعيد آخر تعتبر تركيا مصدراً متزايداً للإستثمار الأجنبى في الخليج أيضاً. لقد وقعت تركيا إتفاقيات تجارة حرة مع كل من مصر وسوريا والأردن. ونتيجة لتلك التطورات أصبح لتركيا علاقات متميزة مع طبقة أصحاب الأعمال في العالم العربي التي تحرص من ناحيتها على تلك العلاقة»[٥٦]. وبالمثل فإن طبقة رجال الأعمال الأتراك وخصوصا في مدن تركيا القريبة من الجوار أضحت مؤيدة بوضوح لتحسين العلاقات الإقتصادية مع الشرق الأوسط[٥٧]. أما الدول العربية التي تواجه مشاكل اجتماعية إقتصادية حقيقية فإن التحول الإقتصادي التركي أصبح له أهمية خاصة. فعلى غرار المناقشة الخاصة بجهود الإصلاح السياسي في تركيا يستخدم المعارضون العرب موضوع التطور الإقتصادي في تركيا لإثبات أن سياسات دولهم قد باءت بالفشل، كما في سوريا ومصر[٥٨].

جدول رقم ٢: تجارة تركيا مع المشرق في العالم العربي (أعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩) بالمليون دولار

	٢٠٠٣			٢٠٠٨			٢٠٠٩		
	تصدير	إستيراد	الحجم	تصدير	إستيراد	الحجم	تصدير	إستيراد	الحجم
البحرين	٢٩	١٥	٤٤	٣٠٨	٩٦	٤٠٤	١١٤	٢٤	١٣٨
مصر	٣٧٦	١٤١	٥١٧	١٤٢٦	٩٤٣	٢٣٩٦	٢٦١٩	٦٤١	٣٢٦٠
إيران	٥٣٣	١٨٦٠	٢٣٩٣	٢٠٢٨	٨١٩٩	١٠٢٢٨			
العراق	٨٢٩	١١٢	٩٤١	٣٩١٢	١٣٢٨	٥٢٣٣	٥١٢٥	٩٥٢	٦٠٧٧
الأردن	١٥٠	١٧	١٦٧	٤٦١	٢٥	٤٨٦	٤٥٥	٢٠	٤٧٥
الكويت	١٦٥	١٥	١٨٠	٤٩٣	٨١	٥٧٤	٢١١	١٨٤	٣٩٥
لبنان	١٤٨	٧١	٢١٩	٦٦٥	١٧٨	٨٤٢	٦٨٧	١٧٩	٨٦٦
قطر	١٥	٨	٢٣	١٠٧٤	١٧٩	١٢٥٣			
سوريا	٤١٠	٤١٣	٨٢٣	١١١٣	٦٣٩	١٧٢٥	١١٤٤	٢٨٤	١٤٢٨
الإمارات العربية	٧٠٢	١١٣	٨١٥	٧٩٨١	٦٩١	٨٦٧٢			

* الأرقام الخاصة بسوريا عام ٢٠٠٩ تغطى عشرة شهور فقط.

المصدر : وكالة وزارة التجارة الخارجية – تركيا.

٥ – تحديات تواجه الدور التركي الجديد

يتميز الجدل الدائر في العالم العربي حول تركيا بكونه متعدد الوجوه فهو لا يدور فقط حول الفرص؛ وإنما هو يعرض لبعض التحديات أيضاً. وهذه تم التعرض لها من ثلاثة وجهات نظر كما سبق.

أما من وجهة النظر الاستراتيجية التركية فإن التحديات التالي ذكرها تم تحديدها والتعبير عنها:

٥٦ عمران – المرجع السابق.

٥٧ كمال قريشي وناتلي توتشي وجوشوا ووكر: «الجيرة المكتشفة: قيمة تركيا لشاطئ الأطلنطى فى الشرق الأوسط» – سلسلة أوراق منبر بروكسل – ٢٠٠٩– صفحة ٢١ – ٢٢.

٥٨ انظر على سبيل المثال مقال «رسالة من تركيا» للكاتب المصري «الإسلامي المعتدل والمعروف فهمي هويدي، جريدة الشرق الأوسط، ٢٧ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٧.

* بعض العرب، وخصوصاً القوميين، يعتبرون أن صعود كل من تركيا وإيران –بدرجة متساوية– جاء نتيجة «لضعف العالم العربي». وعليه فإن تزايد أهمية القوى غير العربية فيما يتعارف القوميون العرب على تسميته «المنطقة العربية» يوجد درجة ما من الانتقاد. ولهذا فقد نادى بعض العرب بضرورة أن يطور العرب رؤية خاصة بهم وأن يتحدوا. فعلى سبيل المثال يدعو المفكر والسياسى اللبناني الدكتور رضوان السيد إلى الحاجة «لإظهار الوجود العربي إلى جانب المبادرة العربية والرؤية العربية»[٥٩]. مما يطرح أسئلة تتعلق بعلاقة تركيا بالمنطقة على المدى الطويل.

* والتحدي الآخر لتركيا وطريقة النظرة إليها في المنطقة يتعلق بصعوبة تقييم جدوى سياساتها تجاه إيران. فعلى الرغم من وجود تقدير عام لقدرة تركيا على الحديث مع إيران، إلا بعض الأسئلة تبقى معلقة. إن خطاب رئيس الوزراء التركي حديثاً بشأن إيران وملفها النووى و«محاولات تركيا مد الجسور إلى القادة الشيعة في العراق كلها عوامل مقلقة لاحتمال جر تركيا إلى تحالفات بغرض موازنة إيران»[٦٠].

*وعلى النقيض من ذلك ينتقد البعض تركيا بوصمها على أنها «قوة سنية». فعلى الرغم من محاولات تركيا ألا تقحم الطائفية في سياستها الإقليمية إلا أن بعض ناقديها مصرّون على تصنيفها كقوة سنية وجزء من الكتلة السنية التي تقودها المملكة العربية السعودية[٦١]. ولو إستمر هذا الاتجاه من وصم تركيا فهو جدير بالحد من نفوذها وتأثيرها في المنطقة.

*وهناك تحد من نوع آخر يتمثل في قلق بعض الأنظمة العربية من إقتراب حزب «العدالة والتنمية» من الإسلاميين حيث أن المعارض الأساسي لتلك الأنظمة هى الحركات الإسلامية. ولهذا فإن شعبية حزب «العدالة والتنمية» في أوساط الإسلاميين تمثل قلقاً للأنظمة. وقد سلف بيان أن سياسات حزب «العدالة والتنمية» تجاه «حماس» قد أدت إلى انتقاد مكتوم مما يطلق عليها الدول المعتدلة في المنطقة.

* أشار بعض المنتقدين إلى أن بعض القضايا المهمة بين تركيا والعالم العربي –وبالتحديد موضوع المياه– لم تحلّ بعد[٦٢]. وعليه فهم يشيرون إلى أثر هذه المشكلات من تحديد لحركة تركيا في المنطقة.

* وهناك عنصر آخر يتمثل في الماضي العثماني لتركيا. إن سياسة حكومة «العدالة والتنمية» من التدخل النشط في الشرق الأوسط أدت إلى دمغها بالعثمانية الجديدة سواء من داخل تركيا أو من خارجها[٦٣]. فذكر الماضي العثماني يستحضر أحياناً هواجس السيطرة والهيمنة في العالم العربي وتوجد حالة من الشكوك في السياسة التركية في المنطقة[٦٤].

* بدأ بعض القوميين العرب مؤخرا في القول بأن حزب «العدالة والتنمية» يقوم في الواقع بتنفيذ المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط»[٦٥]. وهذا الطرح يهدف إلى نسف شعبية حزب «العدالة والتنمية»، بل وشعبية تركيا في المنطقة.

* وأخيرا فإن المتشككين في العالم العربي يتساءلون عن إستمرارية السياسة التركية وهو سؤال يطرح كثيراً في المنطقة، عما إذا كان الاهتمام التركي بالشرق الأوسط سوف يستمر بعد حزب «العدالة والتنمية»»[٦٦]. وهو سؤال في محله حيث يربط بعض المحللين

٥٩ رضوان السيّد: «تركيا والعرب.. وتوازنات الشرق الأوسط الجديد»، جريدة الشرق الأوسط، ٢٦ فبراير/ شباط ٢٠١٠.

٦٠ طارق الحميد: «لماذا كان الصدر في تركيا؟»، جريدة الشرق الأوسط، وكذلك صالح القلاب: «تصور أردوغان عن العراق مثير للقلق» الجريدة الكويتية، ١٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩. مترجم إلى جريدة راديكال، ١٣ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩.

٦١ غسان بن جدو (قناة الجزيرة –مكتب بيروت)، آراؤه التي عبر عنها في منتدى الحوار العربي–التركي، الإتجاهات العالمية فى السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية، ٢١–٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩، إسطنبول – تركيا.

٦٢ خير الدين حسيب (مركز دراسات الوحدة العربية)، وجهة نظر أدلى بها في ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، من تنظيم تَسَوْ، ١٢ ديسمبر/ كانون ثاني ٢٠٠٩ في اسطنبول.

٦٣ الدكتور حسن أبو طالب (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، آراء تم الإدلاء بها في ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، من تنظيم تَسَوْ، ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩ في إسطنبول.

٦٤ «ما هي أهداف تركيا؟ لابد من توضيحها. لامحل لا للإعتمادية ولا للسيطرة. لابد من وجود التوافق بين الدول العربية». خير الدين حسيب (مركز دراسات الوحدة العربية) آراء تم الإدلاء بها في منتدى الحوار العربي–التركي، الإتجاهات العالمية في السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية، ٢١–٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩، إسطنبول – تركيا.

٦٥ المرجع السابق. أنظر أيضا: باهر صالح: «تركيا هي حصان طروادة الأمريكي»، جريدة القدس العربي، ١ فبراير/ شباط ٢٠١٠، مترجمة في صحيفة راديكال – ٢ فبراير/ شباط ٢٠١٠.

٦٦ محمد أبو رمان: (الغد – الأردن) آراء قيلت في ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا فى الشرق الأوسط، من تنظيم تَسَوْ، ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩، إسطنبول، – أسعد عبود (رئيس تحرير الثورة – سوريا) في معرض لقاء شخصي.

العرب اهتمام تركيا بالشرق الأوسط بحزب «العدالة والتنمية»[٦٧]. كما أن هناك بعض الشكوك حول أثر تطورات علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي على إلتفات تركيا إلى الشرق الأوسط. ويتساءل أيضاً كثير من المحللين إن كان ذلك قد حدث بسبب المشاكل الراهنة في العلاقات التركية بالاتحاد الأوروبي. كما أن هناك سؤال آخر في هذا الصدد حول العضوية المحتملة لتركيا وهو إن أصبحت تركيا عضوا في الإتحاد فإلى أي مدى ستكون راغبة في الإستمرار في سياسة الشراكة مع العالم العربي؟»[٦٨].

كما أن هناك أيضاً بعض التحديات المتعلقة بأهمية تركيا فيما يتعلق بالأجندة الإصلاحية، وأولها هو أن تلك الأجندة تقض مضجع كثير من أنظمة الحكم في المنطقة. ولذلك فإن تركيا تواجه معضلة العمل مع الأنظمة القائمة وفي نفس الوقت تلعب دوراً جاذباً لدعاة الإصلاح في المنطقة. وتلك المعضلة ظهرت في أوائل العقد الحالي عندما أدلى رئيس الوزراء التركي، ووزير الخارجية عندئذ، بتصريحات داخل وخارج المنطقة أشار فيها إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في العالم الإسلامي»[٦٩]. وقد أسقط الزعماء الأتراك على كل حال هذا الخطاب الإصلاحي في السنوات الأخيرة.

أما التحدي الآخر الخاص بأهمية تركيا في الجدل الدائر حول الإصلاحات في العالم العربي فهو متعلق بالمعنى الذي تمثله تركيا. فقد ذهب رأي إلى القول أن تطور الإسلام السياسى في تركيا وصعود حزب «العدالة والتنمية» إلى السلطة ما هو إلا مثال على توافق الإسلام مع الديموقراطية. وتحديداً فإن التجربة التركية كان لها وقع تثبيت إحتمال وجود إسلام سياسي معتدل وتشهد على ذلك رغبة الحزب في العمل طبقاً للقواعد الديموقراطية.

ويتفرع عن هذا الرأى القول بأن تركيا كلما ابتعدت عن العلمانية الجامدة واتجهت إلى التصالح مع جذورها الإسلامية المعتدلة؛ كلما زاد ذلك من صيرورتها نموذجاً للعالم الإسلامي ومثالاً للإعتدال. أما الرأي الآخر فإنه يرجع صعود الإسلام السياسي في تركيا إلى تاريخها والعملية الديموقراطية فيها وإلى علمانيتها. وعليه فإن هذا الرأي يرى أن المثال التركي هو تأكيد على أهمية القواعد الديموقراطية والعلمانية إلى جانب إيجاد الهياكل المؤسسية لكى يتطور الإسلام السياسي.

ومن البديهي أن النموذج التركي، بما هو عليه وبكل ما يشكل رصيده، هو محل لكثير من الجدل. فالبعض من المركزين على تطور الإسلام السياسي وحزب «العدالة والتنمية» يرون في المثال التركي دليلاً على إمكانية وجود إسلام معتدل ومتوافق مع الديموقراطية. وتعد تلك النقطة بالذات نقطة قوة مهمة تم إستعمالها على سبيل المثال من قبل الإدارة الأمريكية كوصفة عامة في مواجهة التشدد الإسلامي في العالم. ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء الذين يركزون على التجربة التركية في سياقها الكبير يؤكدون على أهمية المثال الذي ضربته تركيا باعتبارها أمة إسلامية ديموقراطية علمانية متكاملة إقتصادياً مع فكرة العولمة ومرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وعضو قديم في كل من حلف «الناتو» ومنظمة «الأمن والتعاون الأوروبي»، و«المجلس الأوروبي»، وأيضاً في منظمة «التعاون والتنمية الأوروبية». ولا تقتصر جاذبية تركيا فقط على حزب «العدالة والتنمية»، أو الإسلام المعتدل؛ إذ أنه في هذه الإطارات الكبيرة تصير قيمة تركيا هى ناتج كل هذه العوامل مجتمعة. ولبيان النظرتين المختلفتين إلى تركيا نعرض هذين الإقتباسين:

«إن لتركيا مركز متفرد حيث أنها مقبولة كوسيط في كل من الشرق الأوسط والغرب. وتلعب الطبيعة الإسلامية لتركيا دوراً تطمينياً للمنطقة حيث تتزايد شعبية الإسلام الذي أضحى مساراً للمجتمعات العاجزة ديموقراطياً، ولعل هذا يفسر–ضمن أسباب أخرى أيضاً– لماذا حقق كل من «حزب الله» و«حماس» هذه الشعبية الهائلة. وفي نفس السياق فإن تركيا ذات الحكومة الإسلامية مشهود لها بالقدرة على على تفهم القضايا والحساسيات الإقليمية. بل ما هو أكثر من ذلك، فنظراً لأن فكرة الدولة العربية القائدة هي فكرة متنازع عليها، فإن الدول غير العربية المجاورة مثل تركيا وإيران ستحاول ملء هذا الفراغ. وفوق هذا وذاك فإن القوة العسكرية التركية هي مما تحسب لها حساباً دول مثل العراق وسوريا»[٧٠].

٦٧ على سبيل المثال: محمد نور الدين: «لو لم يأت حزب العدالة والتنمية إلى السلطة لما أمكن تحسن العلاقات العربية–التركية». آراء تم الإدلاء بها في منتدى الحوار العربي–التركي، الإتجاهات العالمية في السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية، ٢١–٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩، إسطنبول– تركيا.

٦٨ الدكتور محمد السيد سليم (جامعة الكويت – قسم العلوم السياسية – سابقا جامعة القاهرة): « تركيا ليست بديلًا استراتيجياً للعالم العربي. إن اهتمام تركيا بالعالم العربي هو لتقوية ذراعها في علاقاتها بالاتحاد الأوروبى. ولو أصبحت عضواً فيه فإن اهتمامها سوف يضمحل» .منتدى الحوار العربي–التركي، الإتجاهات العالمية فى السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية، ٢١–٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩، إسطنبول– تركيا.

٦٩ أنظر مليحة بنلي التونشيك: «إحتمالات وحدود القوة الناعمة التركية في الشرق الأوسط»، نظرات داخلية إلى تركيا – مجلد ١٠ رقم ٢(٢٠٠٨) صفحات ٤١ – ٥٤.

٧٠ رولا نور الدين (المستشارة الدبلوماسية لرئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة) «إدارة الصراعات في الشرق الأوسط: حلول إقليمية لمشاكل إقليمية؟»، مؤسسة كوربر، مائدة بيرجدورف المستديرة، ٢٠ – ٢٢ مارس/ أذار ٢٠٠٩ – بيروت، صفحة ٤٨.

أما وجهة النظر الأخرى فهى تركز على هوية تركيا كدولة علمانية وترى في ذلك الرصيد الأساسي لها:

«إن فكرة أن البعد الإسلامي لتركيا يضفي عليها مصداقية في العالم العربي هى فكرة عارية عن المنطق. أن القبول بتركيا في المنطقة مبناه هو أنها تتمتع بشرعية وهيبة لا تملكها أى دولة أخرى في المنطقة وذلك بمفهوم الدول وتركيبتها الإجتماعية. إن إقتصاد تركيا يتمتع بالحيوية وحكومتها تتمتع بالشرعية ونظامها الدستوري كان قادراً على أن يصمد في وجه ضغوط داخلية غير معقولة. إن تركيا لديها إحساس بالعلمانية مقرون بالعزة القومية، فالعسكريين فيها تحت سيطرة المدنيين. وباستثناء تركيا فإن كل دول الشرق الأوسط لديها مشاكل تتعلق بشرعية نظمها»[٧١].

يسلط المعارضون للنظام القائم في العالم العربي الضوء على الأمور الإضافية التي تؤثر في جدارة تركيا كنموذج. ففي أوساط الإسلاميين هناك من ينتقد صلاحية حزب «العدالة والتنمية» وبالذات السلفيون يرون في أردوغان «إسلامي بالاسم، ولا يهتم بالقضايا الأساسية»[٧٢].

ومن ناحية أخرى هناك في أوساط الليبراليين قلق ظاهر حول مستقبل علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي وعواقب الأزمة السياسية في تركيا.

وأخيراً يوجد بعض القلق حول تطور العلاقات الإقتصادية، فقد حقق الإقتصاد التركي نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وفي إطار ذلك نما إتجاهان لهما أهمية خاصة. الأول هو إنتشار الصناعة في أرجاء الأناضول جنباً إلى جنب مع التنويع على أساس إقليمي. والثاني هو أن قطاعي الصناعة والخدمات في تركيا قد حققا نمواً سريعاً قبل الأزمة الإقتصادية الراهنة[٧٣].

وفي المقابل أكدت هذه التطورات على أهمية التجارة الإقليمية. فبفعل الأزمة الإقتصادية الأخيرة بدأ التكوين الجغرافي للتجارة التركية في التغير.

ففي عام ١٩٩٦ بلغ نصيب الاتحاد الأوروبي في الحجم الكلى لتجارة تركيا ٥٦٪، بينما انخفض في عام ٢٠٠٨ الى ٤٤٪. ولكن حجم التجارة مع الشرق الأوسط بلغ في عام ١٩٩٦ ٩٪ فقط، ثم ارتفع إلى ١٩٪ في عام ٢٠٠٨. كما أن الميزان التجارى لتركيا مع كل دول الشرق الأوسط

–باستثناء قطر وإيران– يحقق فائضاً. وفي نفس الوقت فإن «تركيا تعتبر شريكاً ونموذجاً لتطوير القطاع الخاص في المنطقة»[٧٤]. وتشكل هذه التطورات أيضاً تحدياً حيث يظهر على السطح من جديد الخوف التاريخي للقوميين العرب من رؤية تركيا تستفيد من نشاطها الإقتصادي المتزايد. ويطرح البعض أن «تركيا يجب ألا تنظر للعالم العربي على أساس أنه مجرد سوق»[٧٥].

٦ – الخلاصة

تعرض هذه الدراسة لثلاثة عناصر لنظرة العرب إلى تركيا:

أولاً: أظهرت الدراسة أن التغيير لم يمس فقط نظرة العرب إلى تركيا في السنوات الأخيرة –حيث تحسنت بدرجة كبيرة–، ولكنه مس أيضاً طبيعة الجدل الدائر حول تركيا في العالم العربي، والذي تحول بدوره إلى درجة من التعقد والتشابك. فالاهتمام بتركيا قد زاد وزادت معه كمية المعرفة بهذا البلد.

ثانياً: على عكس المفهوم السائد داخل تركيا عن نظرة العرب إليها، –لا ينظر العرب إلى تركيا نظرة أحادية فتوجد خلافات في الرأي ليس فقط بين الأقطار ولكن أيضا داخل القطر الواحد. كذلك فإن تلك الفروق لا تتبع بالضرورة التفرقة بين المجتمعات

٧١ رامي ج. خوري (مدير معهد عصام فارس للسياسة العامة والشئون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت)، المرجع السابق صفحة ٤٧.

٧٢ طارق الحميد: «أردوغان والإسلاميون: إنتهى شهر العسل؟»، جريدة الشرق الأوسط، ١٨ أغسطس/ أب ٢٠٠٩.

٧٣ جوفين ساك، تيباف عرض فى منتدى الحوار العربي–التركي، الإتجاهات العالمية في السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية، ٢١–٢٢ نوفمبر/ كانون ثاني ٢٠٠٩، إسطنبول– تركيا.

٧٤ ما سبق.

٧٥ خير الدين حسيب (مركز دراسات الوحدة العربية)، آراء أدلى بها في منتدى الحوار العربي–التركي، الإتجاهات العالمية فى السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية، ٢١–٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩، إسطنبول – تركيا.

والنظم–، حيث يجسد كل منها نظرة مختلفة. أما المراكز الأيديولوجية المقبول بها بصفة عامة في العالم العربي حديثاً، فهي الإسلاميين والليبراليين والقوميين والإشتراكيين فلها نظرات محددة عن تركيا. ونتيجة لذلك فقد فضلت التركيز على سبب وجود تلك الفروق في النظرات –وهو القيمة الإستراتيجية– التي لها الغلبة في تحديد طبيعة الجدل حول الإصلاح السياسي والتيار الإسلامي وأخيراً الأهمية الإقتصادية. ومن الواضح أن هذه التصنيفات ليست مستقلة عن بعضها ولكن لأغراض المناقشة تم تناول كل منها على انفراد.

ثالثاً: أظهرت الدراسة أن الجدل الدائر حول تركيا في العالم العربي هو في حقيقته جدل حول العالم العربي نفسه. فالإهتمام بتركيا ينبع من مناقشة ومعالجة القضايا التي يموج بها العالم العربي حالياً، سواء كان ذلك متعلقاً بالمخاوف الإستراتيجية، أو بقضايا الإصلاح الإقتصادي والسياسي، أو قضية الإسلام والسياسة وما يصاحبها من تعقيدات. ولا ينكر ذلك أهمية التغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة فهذه التغيرات قدمت السياق الذي من خلاله يدور ذلك الجدل. أن اختلاف النظرات العربية إلى تركيا يؤكد إختلاف طبيعة الجانب الذي يراه كل منهم في تركيا، وهذه الجوانب تتحدد في النهاية بمشاكل صاحبها مع السياسة والعلاقات الدولية للعالم العربي.

وقد أكدت الدراسة على وجود بعض المتشككين في الانشغال التركي بالعالم العربي. فعلى الرغم من شرح العديد من النقاط فيما سبق فإن هذه الآراء ما هى إلا آراء أقلية في العالم العربي. سيعتمد مستقبل العلاقات بين تركيا والعالم العربي بشكل كبير جداً على استمرارية العوامل المتعلقة بكل من تركيا والعالم العربي، والتي تم تعدادها في هذه الدراسة. وفي النهاية ستتوقف الاستمرارية على تعميق التحول وليس على عوامل التغير المحيطة.

يشكل التحول الاجتماعي جزءاً من هذا التحول، وفي ذلك المجال فقد حدثت بالفعل تطورات ستساعد على الاستمرار في علاقات طيبة على المدى الطويل. فالمشروعات التي سوف تعيد كتابة التاريخ هي على سبيل المثال محل تنفيذ في بعض الأقطار، فالانتقال بدون تأشيرة قد بدأ بالفعل مع سوريا ولبنان والأردن وليبيا وهو أمر لن يسفر فقط عن مزيد من العلاقات الاقتصادية؛ بل سيدعم من التفاهم والتأثير المتبادل في الجماهير. وبالمثل فإن الشعبية التي تحظى بها مسلسلات التليفزيون التركي في العالم العربي وبدء البث لأول شبكة تليفزيونية باللغة العربية من التليفزيون التركي المملوك للدولة تى أر تى يستطيع أن يقدم مزيداً من التفاهم وإضعاف الصور النمطية الغير حقيقية. ولكن التفاعل الاجتماعي ليس شرطاً كافياً للاستمرارية، حيث أن الدول قد تقرر في النهاية تغيير مسار هذه العملية؛ وعليه فإن الجانب المؤسسي في تحول السياسة الخارجية هام للغاية. وتوجد لذلك عوامل داخلية وإقليمية. فعلى الصعيد الداخلي لابد من توعية أجهزة الإدارة وهو أمر هام. ويظهر ذلك في تركيا بالتحديد حيث أن عديد من عناصر السياسة الخارجية قد تم دمجها في مؤسستي الاقتصاد والإدارة.

والسؤال عن مدى حدوث ذلك في العالم العربي هو سؤال مفتوح يحتاج الى إجابة.

إضافة إلى ذلك تعد الآليات المؤسسية الثنائية والإقليمية حاسمة في مدركات الدول وفي إعادة تعريف مصالحها. وعلى الرغم من وجود إطار مؤسسي متواضع على المستوى الثنائي، إلا أن هناك نقص كبير في هذه الآليات على المستوى الإقليمي. وعليه فإن مستقبل الارتقاء بالعلاقات العربية–التركية يبقى غير معروفاً.

تجذب السياسة الخارجية لتركيا الكثير من الإهتمام في الفترة الأخيرة. فقد ولت الأيام التي كانت تركيا تفضل فيها أن تنعزل عن منطقتها المباشرة. فتركيا تتبع الآن سياسة خارجية تحبذ التعاون والتواصل بدلا عن المواجهة والإنعزال. لقد أبدى إنخراط تركيا في الشرق الأوسط إلى جدل هائل داخل هذه المنطقة، ومن دواعى سرورى أن يكون رد فعل المنطقة هو موضوع هذه الدراسة؛ فالسياسة الخارجية ما هي إلا تفاعل ثنائى وذلك في صورتها البسيطة جداً.

لقد بدأ إتصالي بعمل الأستاذة مليحة بنلي ألتنيشيك ومؤسسة **تَسَوْ** عندما تكرموا بدعوتي لمناسبة عقدت في إسطنبول في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩ لمناقشة نتائج أحدث إستطلاع للرأي قاموا به عن الرأي العام في العالم العربي إزاء صورة تركيا. لقد ألقى ذلك الإستطلاع الضوء على الكيفية التي يرى بها مواطنو المنطقة موقف تركيا في العالم وموقفها في المنطقة وسياساتها الداخلية. وتمد هذه الدراسة مجال عملها إلى إستنباط نتائج بصدد ما يمكن، وما ينبغى لتركيا عمله، في هذه المنطقة. وبطبيعة الحال فقد سئلت عن النظرة الإقليمية لهذا العمل، ولكنى بينما لا أستطيع ادعاء الحديث بلسان المنطقة العربية بأسرها، إلا أننى سعدت بطلب تعليقي على الدراسة.

تعليق على الدراسة بقلم مصطفى اللباد

الدكتور / مصطفى اللباد ، مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية
القاهرة – مصر

تشكل الدراسة في حد ذاتها نجاحاً كبيراً فهي تشرح بالتفصيل الطبيعة المتنوعة للآراء العربية عن تركيا وتبحث في كيفية وأسباب تغيرها. وتكشف الدراسة عن القدرة الأكاديمية لصاحبتها والتي تدعمها معرفة واسعة بالأحوال في عديد من الدول العربية. وفي معظم الأحيان تقوم الدراسة بعرض صورة دقيقة لنتائج الأحداث السياسية ودلالات الأرقام، وليس معروفاً لدي حتى الآن عمل بحثي آخر ينظر للأمور بمثل هذا العمق. وعلى حد علمي لم توجد نظرة شاملة لتحليل الآراء العربية عن تركيا بهذا الشكل، ولذلك لابد من إطراء كل من الأستاذة ألتونيشيك ومؤسسة **تَسَوْ** على هذه الدراسة.

ولأغراض الوضوح فكان لابد أن أتبع في تعليقي نفس طريقة بناء الدراسة نفسها، وهي التي تعد أحد أسباب نجاحها. فالدراسة واضحة المعالم، مختصرة المحتوى، ومنطقية التركيب، وهو ما يمكنها من توضيح كيف ولماذا تغير الجدل الدائر حول تركيا في العالم العربي. أما القسم الخاص بتفصيل العوامل المتعلقة بتركيا والتي ربما قد أثرت في الرأى العام العربي، فهو يركز على خمسة عوامل مهمة أولها صعود حزب «العدالة والتنمية» إلى مواقع السلطة. صحيح إن تولي الحكومة التركية الحالية مقاليد السلطة هو أمر جدير بالتمعن. فأنا من المعتقدين أن التكامل الناجح لطائفة من الجماعات السياسية ذات الخلفية الإسلامية عن طريق إنتخابات شفافة لهو من موجبات الإهتمام الشديد من قبل العالم العربي. وكذلك فإن تمسك حزب «العدالة والتنمية» بالمبادىء الأساسية العلمانية للنظام في تركيا أثر أيضاً في تشكيل الرأي العربي عن تركيا.

كما تمتاز منقشة الأستاذة ألتونيشيك للعوامل المتعلقة بالمنطقة بالدقة العالية. إن فكرة دخول العالم العربي إلى القرن الحادي والعشرين يصاحبه شعور عميق بالأزمة، هي من المشاكل التي يعيها الكثيرون في المنطقة. لقد وصل الضغط المتصاعد على العالم العربي أقصاه في أعقاب غزو العراق والحرب على غزة. إن العالم العربي يحتاج بالفعل إلى نموذج لدور، وتركيا لاقت إلى حد ما هذا الإحتياج. وفي غياب أي حليف أو دعم ظاهر فإن القوتين المتعاطفتين الداعمتين للمنطقة صعدتا إلى مواقع القوة، وهما إيران وتركيا.

إن إستطلاعات الرأي العام في العالم العربي نادرة، وبالرغم من ذلك فالدراسة تدخل معلومات الرأي العام إلى صلب تحليلها وبالذات دراسة مؤسسة **تَسَوْ** السابقة عن صورة تركيا في العالم العربي، وتقرير مؤسسة زغبي السنوي عن إستطلاع الرأي العام العربي. والحقيقة أن كليهما ليس مكتملاً. فكلاهما يتناول الرأي العام العربي، ولكن تقرير زغبي لا يتناول سوريا ولا الأراضى الفلسطينية، في حين لا يشمل تقرير مؤسسة **تَسَوْ** أي قطر من أقطار منطقة المغرب العربي. وقد أصابت الأستاذة ألتونيشيك عند تشديدها على أهمية توقيت إجراء دراسة مؤسسة **تَسَوْ** وملاحظة القرب الزمني من حادثة دافوس الشهيرة.

ومع ذلك فإن معلومات مؤسة **تَسَوْ** لها قيمة كبرى لأنها تسمح بالخروج بنتائج مثيرة حول تركيا والعالم العربي نفسه ومنها:

١. تبقى القوة الناعمة السعودية على تأثيرها الكبير في المنطقة.

٢. يمكن تفهم التحسن الإيجابي في الرأي العام عن تركيا في الأراضى الفلسطينية على ضوء الوقفة المبدئية التي وقفتها حيال أحداث غزة.

٣. وبالمثل فالطابع الليبرالي للحياة في لبنان يفسر شعوره بالقرب من تركيا.

٤. يحتاج التحسن في موقف الرأي العام السوري من تركيا إلى التمعن، حيث أنه يدل مباشرة على القدرة الكبيرة لسياسة تركيا الخارجية على تخطى حواجز التاريخ والحدود ومشاكل الموارد المائية. وهو أيضا يبين حاجة سوريا إلى دعم إقليمي في مواجهة الضغوط الواقعة عليها في أعقاب إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. أما الأسباب الأخرى فيمكن إرجاعها إلى الموقف التركي الإيجابي من قضية فلسطين.

٥. تدحض معلومات مؤسسة **تَسَوْ** الفكرة القائلة باستاتيكية الرأي العام، وأنه يصعب تغييره بين عشية وضحاها. فقد لاحظت الباحثة التغير الهائل في نظرة العرب إلى تركيا من أقصى السلبية قبل ٢٠٠٢ إلى أقصى الإيجابية بعد ذلك التاريخ. فالرأي العام العربي –في الواقع– غير مستقر ويمكن التأثير عليه بسهولة.

٦. تزداد صورة تركيا إيجابية كلما إقتربنا جغرافياً من الأراضي الفلسطينية، حيث تتحسن في سوريا ولبنان والأردن، قبل أن تبلغ ذروتها في الأراضي الفلسطينية نفسها. وهذا مما يؤكد استنتاج الباحثة أن القضية الفلسطينية لاتزال تمثل أهم قضية عربية.

٧. أما الرأي العام المنخفض نسبياً عن تركيا في مصر، وهى أيضاً دولة جوار للأراضي الفلسطينية، هو إستثناء عن هذا الاتجاه العام ولا بد له من تفسير. وقد يؤثر في الرأي العام هنا عاملان: الدور المكثف للإعلام الرسمي في تشكيل قطاعات كبيرة من الرأي العام، والشعور داخل مصر بالتنافس التركي مع مصر في شؤون كانت تاريخياً جزءاً من دائرة نفوذ مصر مثل معالجة القضية الفلسطينية.

ومن الواضح أن الرأي العام ليس هو المحرك الوحيد للسياسة الداخلية والخارجية في الشرق الأوسط. فمن نقاط القوة لهذه الدراسة ذلك الجزء الخاص بالنخب من صناع الرأى القرار حيث أنها تصنفهم في فئات هى: الاستراتيجيين والإصلاحيين والمصالح الاقتصادية، وهى في ذلك تتعارض بوضوح مع التصنيف التقليدى الرائج: رسميين وغير رسميين. تشكل المصالح الاقتصادية جزءاً مهماً من آراء ونظرات صناع القرار في العالم العربي. وعلى ذلك فإن دور تركيا الإقليمي الإقتصادي الجديد هو بالتأكيد جزء هام جداً من شعبيتها المكتسبة حديثاً. أما عن الاستراتيجيين في العالم العربي فإنه غالباً لا ينظر إلى تأثيرهم بالإعتبار الكافي، ولهذا فأنا مسرور لأن هذا الدور لقى إهتماماً مستحقاً من هذه الدراسة. أما الإصلاحيون فقد دأبوا على تتبع التغيرات الواقعة في تركيا. وتحدد الدراسة مجموعتين من الإصلاحيين وهم الليبراليين والإسلاميين. إن تداخل الإسلام والديموقراطية في تركيا له أهمية كبرى في عيون العرب. إنه السؤال الحاسم في المنطقة، الذي تتفرق عنده طرق تحليل المثال التركي. فبينما يرى بعض اليساريين والليبراليين مثال تركيا ضرباً من «العلمانية المؤمنة» أو «الإسلام الديموقراطى»، يجنح بعض الإسلاميين إلى استعماله كدعوة إلى إعتماد حقهم في أن يصبحوا جزءاً من النظام السياسي. وبالمثل فإن التحالفات بين هذه المجموعات المختلفة والمبنية على الدعوة إلى إصلاحات سياسية تتسم بالطبيعة الهشة والمؤقتة.

كذلك فإني أعتقد أن طبيعة رد فعل الإسلاميين على حالة تركيا تستحق منا وقفة، فالهوة بين حزب «العدالة والتنمية» من ناحية، وغالبية الإسلاميين العرب من ناحية أخرى هى جد واسعة؛ إذ أن التزام الأخيرين بالديموقراطية ضعيف نسبياً ويحتاج إلى إثباتات. وفي حين يتعامل «الاخوان المسلمون» مع حالة حزب «العدالة والتنمية» كوسيلة لتسليط الضوء على الطبيعة الاستبدادية لعديد من الدول العربية –وهو أمر صحيح–، تتبنى بعض الحركات الإسلامية مثل حزب «التحرير الإسلامي» موقفاً معارضاً تماماً لحزب «العدالة والتنمية»: «إن النظام ال**تركي** العلمانى كما يقدمه لنا حزب «العدالة والتنمية» وزعيمه أردوغان لم يقوموا بالذود عن مصالح الأمة منذ وصولهم للسلطة. بل أكثر من ذلك فهم لم يترددوا ولو للحظة عن تنفيذ المخططات الأمريكية في المنطقة»[٧٦].

أن كل من العالم العربي وتركيا يواجهان تحديات جمة. وسوف تستمر إيران في لعب دوراً في المنطقة، وتركيا سوف يصعب عليها على المدى الطويل أن تبقى على مسافات متساوية من الأطراف وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بدورها كقوة إقليمية غير طائفية.

وبالمثل فإن النعوت ستستمر في التداول سواء منها «أذناب الولايات المتحدة» أو «العثمانيون الجدد». الأهم هو توظيف الإسلاميين لحزب «العدالة والتنمية» في المنطقة في أمور أبعد ما تكون عن سياسات ذلك الحزب. وهذا ما يمكنه بالفعل أن يضر بمركز الحزب ومركز باقي الإصلاحيين في المنطقة.

إن من الحكمة أسداء النصح لتركيا الآن بأن تبقى على إنفتاحها على كل القوى السياسية في المنطقة، وفي نفس الوقت تحتفظ بمركزها المحايد إزائهم جميعا. وهذا هو التحدي الضخم في الواقع.

وفي النهاية فإننى أزكي عمل الأستاذة ألتونيشيك ومؤسسة **تَسَوْ** إلى كل من لديه إهتمام بالتطورات الحالية في المنطقة وبدور تركيا فيها فهو عمل كاشف للكثير.

٧٦ بيان رسمي للمكتب الاعلامي لحزب التحرير الاسلامي بتاريخ 2010-3-5 www.hizb-ut-tahrir.info/info/index.php/contents/entry_6959

قائمة المراجع

- «الترحيب بأردوغان بعد خروجه من دافوس»، الجزيرة (الطبعة الإنجليزية)، ٣١ يناير ٢٠٠٩، متاح على العنوان التالي حتى ٣١ مارس/ أذار ٢٠١٠ :http://english.aljazeera.net/news/europe/2009/01/20091303153967187.html

- «سياسة تركيا الخارجية»، جريدة جوردان تايمز، ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩.

- عبد الله إسكندر: « إيران وسوء الفهم العربي»،جريدة الحياة، ٢٣ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩.

- القدس العربي، ٤ مارس ٢٠٠٣ – مذكور في «التمعن في علاقات تركيا بالإتحاد الأوروبي في العالم الإسلامي» ليوسف الشريف وسمير صالحة– مؤسسة المجتمع المفتوح– إسطنبول – الطبعة الأولى (يوليو/ تموز ٢٠٠٩) صفحة ١٠.

- أميرة هويدي : «دروس من تركيا»، جريدة الأهرام ويكلي، ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٧.

- عمرو حمزاوي: «هل التجارة قوة تحرر؟»، جريدة الأهرام ويكلي، ٢٦ فبراير/ شباط – ٤ مارس/ أذار ٢٠٠٩ رقم ٩٣٦ متاح حتى ٣١ مارس/ أذار ٢٠١٠ على: http://weekly.ahram.org.eg/2009/936/op8.htm

- بهجت قرني:« الأمن القومي في العالم العربي: إستمرار الثنائية» تحرير د . تشيرجى، العالم العربي اليوم (بولدر وكولو: نظرة غربية، ١٩٩٤) صفحة ١٦٦.

- باهر صالح: « تركيا هي حصان طروادة الأمريكي»، جريدة القدس العربي، ١ فبراير/ شباط ٢٠١٠ مترجمة في صحيفة راديكال – ٢ فبراير/ شباط ٢٠١٠.

- بشير م. نافع: « العرب وتركيا الحديثة: قرن من النظرات المتغيرة» نظرة داخلية إلى تركيا، المجلد ١١، رقم ١ (٢٠٠٩) صفحة ٦٨.

- فهمي هويدي: «رسالة من تركيا»، جريدة الشرق الأوسط، ٢٧ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٧.

- جلال نصار: «محور الشر من زاوية أخرى»، جريدة الأهرام ويكلي،٧ مارس/ أذار ٢٠٠٢ مذكور في «محددات الرأي العام العربي والعلاقات الخارجية»

- بيتر ا. فيوريا وراسل اي. لوكاس صفحة ٥٩٩.

- حامد كشكولي: الحوار المتحضر – رقم ٩٩٥ – ٢٠٠٤ –مذكور في «التمعن في علاقات تركيا بالإتحاد الأوروبي في العالم الإسلامي» ليوسف الشريف وسمير صالحة– مؤسسة المجتمع المفتوح–، إسطنبول، الطبعة الأولى (يوليو/ تموز ٢٠٠٩) صفحة ١٣.

- حسين شبكشي: «الدرس التركي القيّم»، جريدة الشرق الأوسط، ١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧.

- جوليان شفيدلر وجانين ا. كلارك: «التعاون اليساري الإسلامي في العالم العربي» متاح حتى ٣١ مارس/أذار ٢٠١٠ على: http://mrzine.monthly review.org/2009/sco405309p.html

- كمال قريشي وناتالي توتشي وجوشوا ووكر: «الجيرة المكتشفة: قيمة تركيا لشاطئى الأطلنطي في الشرق الأوسط» – سلسلة أوراق منبر بروكسل ٢٠٠٩ – صفحة ٢١ – ٢٢.

- خلف أحمد الحبتور: «تركيا تشعر بآلام الفلسطينيين»، جريدة دايلي ستار، ١٣ يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٩.

- لينور ج. مارتن: «تركيا ومجلس التعاون الخليجي» دراسات تركية – مجلد ١٠ آي، رقم ١ (مارس/ أذار ٢٠٠٩).

- مها عبد الرحمن: «مع الإسلاميين؟ أحياناً. مع الدولة؟ مستحيل. تعاون اليسار مع الإسلاميين في مصر»، الجريدة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط – مجلد ٣٦ رقم ١ (٢٠٠٩) صفحات ٣٧ – ٥٤.

- مارك لينش: «أخذ العرب مأخذ الجد»، مجلة فورين أفيرز (سبتمبر/ أيلول-أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٣)

- مليحة بنلي ألتونشيك: «إحتمالات وحدود القوة الناعمة التركية» نظرات داخلية إلى تركيا – مجلد ١٠ رقم ٢(٢٠٠٨) صفحات ٤١ – ٥٤.

- مليحة بنلي ألتونشيك: «إحتمالات وحدود القوة الناعمة التركية في الشرق الأوسط» نظرات داخلية إلى تركيا – مجلد ١٠ رقم ٢(٢٠٠٨) صفحات ٤١– ٥٤.

- مليحة بنلي ألتونشيك: «النموذج التركي لتحويل الشرق الأوسط إلى الديموقراطية»، دراسات الشرق الأوسط الفصلية- مجلد ٢٧ – أرقام ١&٢ (٢٠٠٥)، صفحات ١-١٧.

- مليحة بنلي ألتونشيك:» سياسة تركيا إزاء العراق: الحرب وما بعدها»، جريدة الدراسات الأوروبية المعاصرة- مجلد ١٤ رقم ٢ (٢٠٠٦) صفحات ١٨٣– ١٩٦.

- منصور أكجون وجوكشه بيرشينجولو وصبيحة سينيوسل جوندوجار: «صورة تركيا في الشرق الأوسط»، إسطنبول: مطبوعات **تَسَوْ** ٢٠٠٩.

- منى الطحاوي: نجاح حزب العدالة والتنمية التركي يجب ألا يخفف القلق إزاء الإسلاميين العرب» جمعية الثروة – ٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧.

- محمد أبو رمان: (الغد – الأردن) آراء قيلت في ورشة عمل حول الدور النشط الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، من تنظيم **تَسَوْ**،١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩، إسطنبول – أسعد عبود (رئيس تحرير الثورة- سوريا) في معرض لقاء شخصي.

- محمد السيد سليم: في منتدى الحوار العربي-التركي، الإتجاهات العالمية في السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة الديموقراطية العربية ٢١-٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩، إسطنبول- تركيا.

- مصطفى اللباد: «فهم تركيا: منظور مصري» نظرات داخلية تركية مجلد ١١ – رقم ١ (٢٠٠٩) صفحات ٥٣-٦١.

- نادر فرجاني: «أكثر عروبة من العرب؟»، جريدة الأهرام ويكلي، ٢٧ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٤.

- ناصر العلي: «لقاء مسئولين عراقيين وسوريين في أنقرة لحل الأزمة»، جريدة الشرق الأوسط، ١٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩.

- أوفرا بنجيو وجينسر أوزسان: «الرصد العربي لتركيا والانحياز لإسرائيل» دراسات شرق أوسطية، مجلد ٣٧ رقم ٢ (٢٠٠٩) صفحة ٥٤.

- مأخوذ عن والي نصر: «عندما يتهض الشيعة»، مجلة فورين أفيرز (يوليو/ تموز- أغسطس/ أب ٢٠٠٦) صفحة ٦.

- رضوان السيّد:« تركيا والعرب.. توازنات الشرق الأوسط الجديد»، جريدة الشرق الأوسط، ١٤ أغسطس/ أب ٢٠٠٦.

- رامي ج. خوري (مدير معهد عصام فارس للسياسة العامة والشئون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت) «إدارة الصراعات في الشرق الأوسط: حلول إقليمية لمشاكل إقليمية؟» مؤسسة كوربر، مائدة بيرجدورف المستديرة، ٢٠ – ٢٢ مارس/ أذار ٢٠٠٩، بيروت. صفحة ٤٩.

- رامي ج. خوري: «تركيا الدولة الوحيدة الحقيقية في الشرق الأوسط»، جريدة دايلي ستار، ٥ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩.

- رامي ج. خوري: «إدارة الصراعات في الشرق الأوسط: حلول إقليمية لمشاكل إقليمية؟»، صفحة ٤٩.

- رامي ج. خوري: (مدير معهد عصام فارس للسياسة العامة والشئون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت)، المرجع السابق صفحة ٤٧.

- رولا نور الدين: «إدارة الصراعات في الشرق الأوسط: حلول إقليمية لمشاكل إقليمية؟»، مؤسسة كوربر، مائدة بيرجدورف المستديرة ٢٠ – ٢٢ مارس/ أذار ٢٠٠٩، بيروت، صفحة ٤٨.

- صادق العظم: «الإسلام والنزعة الإنسانية العلمانية» (توبينجن- ج.سى.ب. مور، ٢٠٠٥)، صفحة ٤٠.

- صالح القلاب:» تصور أردوغان عن العراق مثير للقلق»، الجريدة الكويتية ١٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩. مترجم في جريدة راديكال، ١٣ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٩.

- سيد ولد عبك: «الإسلاميون في تركيا: هل هم نموذج أم إستثناء؟»، جريدة الشرق الأوسط، ٣٠ يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٧.

- صلاح الدين جورشي: «سياسات حزب العدالة والتنمية الت**ركي** الإصلاحية: هل هى مثال للإسلاميين العرب؟»، القنطرة في ألمانيا، ١٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٦ ومتاح حتى ٢٥ فبراير/ شباط ٢٠١٠ على: http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-476/_nr-591/i.html

- طارق الحميد: «أردوغان والإسلاميون: هل إنتهى شهر العسل؟»، جريدة الشرق الأوسط، ١٨ أغسطس/ أب ٢٠٠٩.

- طارق الحميد:«لماذا كان الصدر في تركيا؟» جريدة الشرق الأوسط.

- طارق الحميد:«هل ستقترب تركيا أكثر؟»، جريدة الشرق الأوسط، ٨ أغسطس/ أب ٢٠٠٦.

- ويندي كريستيانسن: «الإسلاميون المغاربة متأثرون بالنموذج التركي» جريدة لوموند ديبلوماتيك، أغسطس/ أب ٢٠٠٧-. متاح حتى ٢٩ مارس/ أذار ٢٠١٠ على: http://www.monde-diplomatique.fr/2007/08/KRISTIANASEN/14994

- يونكا بويراز دوجان: « داود أوغلو يقول أن تركيا أساسية لإقناع حماس بوقف إطلاق النار في غزة»، الزمان اليوم. متاح حتى ١٣ فبراير/ شباط ٢٠١٠ على: http://www.todayszaman.com/tz-web/news-164558-davutoglu-says-turkey-key-to-convincing-hamas-on-gaza-cease-fire.html

- يوسف الشريف وسمير صالحة: «التمعن في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي في العالم الإسلامي»، مؤسسة المجتمع المفتوح-إسطنبول- الطبعة الأولى يوليو/ تموز ٢٠٠٩.

- مؤسسة زغبي الدولية: «أستطلاع الرأي العام العربي لعام ٢٠٠٩ – نظرة من داخل العالم العربي»، متاح حتى ٢٨ مارس/ أذار ٢٠١٠ على: http://www.brookings.edu/-/media/Files/events/2009/0519_arab_public_opinion_poll.pdf

- مؤسسة زغبي الدولية: «كيف يفكر العرب: قيمهم ومعتقداتهم ومخاوفهم»، نيويورك: مؤسسة زغبى الدولية،٢٠٠٢، مذكورة في «محددات الرأي العام العربي والعلاقات الخارجية»، بيتر ا. فيوريا وراسل أي. لوكاس، فصلية الدراسات الدولية، مجلد ٥٠(٢٠٠٦) صفحات ٥٨٥ – ٦٠٥.

التعريف بالمؤلفين

مليحة بنلي ألتونيشيك

الأستاذة مليحة ألتونيشيك كبيرة محاضرين وأستاذ كرسي بقسم العلاقات الدولية في جامعة الشرق الأوسط الفنية في أنقرة. وقد كتبت باستفاضة في الصحف والمطبوعات الأكاديمية عن سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها بالشرق الأوسط وعلاقاتها بالاتحاد الأوروبي وعن سياسات الجوار الأوروبي. ومن ضمن مؤلفاتها المنشورة: «تركيا: تحديات الإستمرار والتغيير» (مع أوزلم تور عام ٢٠٠٥)، وكذلك «نظرات العالم وسياسة تركيا في الشرق الأوسط»، و«تركيا من منظور جديد» (٢٠٠٩)، و«علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي: خلق تآزر جديد في الشرق الأوسط» من تحرير ميشيل كوميللى وآتيلا إيرلاب وشيجديم أوستون، و«سياسات الجوار الأوروبية وجنوب البحر المتوسط»(٢٠٠٦)، و«من جيران متباعدين إلى شركاء؟» و«تغيير العلاقات التركية السورية» (مع أزلم تور ٢٠٠٦)، و«سياسة تركيا إزاء العراق: الحرب وما بعدها» في جريدة الدراسات الأوروبية المعاصرة (٢٠٠٨) و«سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والصراع الإسرايلى الفلسطينى: ما هى حدود الفعل؟» الأمن الأوروبي (٢٠٠٨).

مصطفى اللباد

الدكتور مصطفى اللباد مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، وهو مركز أبحاث مستقل مركزه القاهرة، ومتخصص في شؤون إيران وتركيا والدول العربية. وهو كذلك كاتب منتظم في كبريات الصحف العربية. والدكتور اللباد خبير في العلاقات العربية مع كل من إيران وتركيا وهو مؤلف كتاب «حدائق الأحزان : إيران وولاية الفقيه» دار الشروق الطبعة الرابعة– القاهرة مصر – ٢٠١٠. وله مؤلفات أخرى كثيرة منشورة في مؤتمرات وكتب مشتركة منها «الإنتخابات الرئاسية العاشرة في إيران» – مركز الأهرام للنشر – ٢٠٠٩، و«تركيا والعرب: شروط التعاون» مركز دراسات الجزيرة ٢٠٠٩، و«من يملك قرار إيران النووي؟» مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية ٢٠٠٨، و«سياسة تركيا الإقليمية بين العلمانيين والإسلاميين» مركز دراسات الجزيرة ٢٠٠٧، و«إيران والنظام الدولي–سيناريوهات المستقبل» كلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة ٢٠٠٦، و«الأبعاد الآسيوية في سياسة مصر الخارجية» المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية المصرية ٢٠٠٢، و«الإنتخابات البرلمانية في إيران عام ٢٠٠٠»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

TESEV

Bankalar Caddesi
Minerva Han, No: 2, Kat: 3
34420 Karaköy İstanbul
T +90 212 292 89 03
F +90 212 292 90 46
www.tesev.org.tr

ISBN 978-605-5832-42-1